



PROVISIONAL

A/32/FV.13  
29 September 1977

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة عشرة

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد موجسوف ( يوغوسلافيا )  
ثم : السيد أيالا لاسو ( اكوادور )  
( نائب الرئيس )

مواصلة المناقشة العامة [ ٩ ]

أقيت الكلمات من :

السيدة سودر ( السويد )

٠٠/٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room A-3550 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، فإن التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

77-72073/A

( أ )

السيد فيشر ( الجمهورية الديمقراطية الألمانية )  
السيد هوانغ ( الصين )  
السيد دى لا بيونتي رادبل ( بيرو )  
السيد روفيرا ( أوروغواى )  
السيد أريال ( نيبال )

افتتحت الجلسة في الساعة ٣/٣٥ مساءًنظر البند ٩ من جدول الأعمالمواصلة المناقشة العامة

السيدة سودر ( السويد ) ( الكلمة بالانكليزية ) : السيد الرئيس ، من دواعي شرفي أن أقدم لكم التهنئة على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحالية ، ان انتخابكم لهذا المنصب السامي هو تحية لفخامتكم شخصياً ولخبرتكم الدبلوماسية ولقيادكم وللدور البناء الذي لعبته يوغوسلافيا في مجموعة دول عدم الانحياز وفي الأمم المتحدة .

وأود أيضاً أن أعبر عن تقدير وفد بلادى العميق للسفير أميراسنغ الذى رأس الدورة الماضية للجمعية العامة بامتياز عظيم .

ان سكرتيرنا العام د . فالدهايم يواصل خدمة المجتمع الدولي باخلاص كامل ، وأود أن أعبر له عن امتناننا العميق ونؤكد له تأييد السويد الكامل لجهوده التي لا تكل .

ومع افتتاح هذه الدورة فمن دواعي سرورنا الخاص أن نتمكن من الترحيب بعضوين جديدين في منظماتنا ، جمهورية جيبوتي وكذلك جمهورية فييت نام الاشتراكية ، وقد أيدنا قبولهما بنشاط وبقوة في هذه الجمعية وفي مجلس الأمن أيضاً .

حينما تحدثت في الجمعية العامة في المرة الأولى في العام الماضي كانت لدى أسباب خاصة تدفعني لكي أقول كلمات قليلة عن الخطوط التوجيهية لسياسة السويد الخارجية . وأساس هذه السياسة هو الحياد ، وهناك اجماع في الرأي في بلدنا على أننا يجب أن ننتهج سياسة مستقلة تقديمية تتسم بالتضامن العالمي واحترام الحقوق المتساوية لكل البشر . هذه هي الخطوط التوجيهية لسياستنا ونحن نواجه المشكلات مثل المظالم في الجنوب الافريقي ، والعلاقة غير المتكافئة بين البلدان الغنية والفقيرة ، ونهب الموارد وسوء استغلال هذه الموارد التي وهبتنا اياها الطبيعة .

ان الشعب في جنوب افريقيا يرى في ستيف بيكو شهيدا جديدا وان موته يذكره بأن  
العنصرية في جنوب افريقيا مازالت دون حل في مجتمعنا الدولي . ان التطورات في جنوب افريقيا  
ليست هامة بالنسبة للذين يعيشون هناك فحسب بل انها ذات أهمية قصوى بالنسبة للعلاقات بين  
افريقيا الحرة وبين بقية العالم ، وكذلك بالنسبة لسياسة الانفراج الدولي بصفة عامة .

ان الفصل العنصرى ، هو نظام سياسة فريد من نوعه ، ويختلف عن سائر مظاهر الشرور  
والظلم في العالم ، لان جنوب افريقيا قد اضيفت الصفة الشرعية على القمع ، وقد نص عليه في دستور  
ذلك البلد ، ويتخلل كل شيء في المجتمع ، فقد أقامت الاقلية نظاما مبنيا على فكرة تفوق الجنس  
وقمع الأغلبية . ولا يجب أن ننسى أن الام المتحدة ولدت في اطار الكفاح ضد نظام كانت تسيطر  
عليه فكرة مماثلة . ان القضاء على الفصل العنصرى ينبغي أن يكون التزاما اساسيا للمجتمع الدولي ،  
كما أن متابعة التطورات هناك بطريقة سلبية هي من قبيل التواطؤ مع سياسة حكم القمع هناك .

ان كل أنواع الاحتجاج في جنوب افريقيا وناميبيا وروديسيا قد سحقت بقسوة ، وينكر على  
أغلبية الشعب هناك اماكن التعبير عن حقوقها السياسية ، والمشاركة في الحياة السياسية . ومن  
المفهوم أن حركات التحرير في الجنوب الافريقي - يدافع من اليأس - لم تربد يلا عن الكفاح  
المسلح .

ان الام المتحدة قد أنشئت لكي تحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية . ويجب  
ان نحاول أن نجعل بالامكان تحقيق حكم الأغلبية في جنوب افريقيا ، بحد أدنى من العنف . وهنا  
على الأم المتحدة مسؤولية مزدوجة ، احداها أن تسهم في القضاء على الفصل العنصرى في أسرع  
وقت ممكن ، والاخرى أن تحاول التخفيف من معاناة السكان المدنيين التي تعقب دائما الكفاح  
الطويل من أجل التحرر .

نحن نعتبر أن الموقف الحالي في جنوب افريقيا يشكل تهديدا للسلم الدولي . لذلك  
يجب على مجلس الأمن أن يفرض عقوبات للقضاء على هذا التهديد . وقد اقترحنا كخطوة أولى ،  
أن يتسع مدى التوصية التي وافق عليها مجلس الأمن والتي تدعو الى وقف كل شحنات السلاح  
الى جنوب افريقيا وأن تتحول الى قرار ملزم . وقد اقترحت السويد أيضا اتخاذ اجراءات أكثر

بما في ذلك الاجراءات ضد الاستثمارات الأجنبية الجديدة في جنوب افريقيا وفي ناميبيا . ان اجراءات من هذا النوع قد سبق اتخاذها من جانب حكومة السويد ، وهي بصدور دراسة خطط تهدف الى تقوية هذه الاجراءات وتدعيمها وتطبيقها .

وشمة سبب آخر للتوتر الدولي في المنطقة وهو الاحتلال غير الشرعي من جنوب افريقيا لناميبيا وتأييد نظام الحكم المتمرد في روديسيا ، والمفاوضات جارية فيما يتعلق بهذه المناطق ونحن نلاحظ بارتياح الالتزام الذي تقدم به عدد من الدول الرائدة في هذا الخصوص .

ان ما يجب اتخاذه في ناميبيا هو تيسير اجراء انتخابات حرة تحت اشراف الامم المتحدة ورقابتها وهو مانص عليه في القرار رقم ٣٧٥ ( ١٩٧٦ ) الصادر من مجلس الأمن . ورغم أنه يبدو أن الأطراف قد اقتربت وجهات نظرها بشأن كيفية تنفيذ عملية التحرير ، الا ان جنوب افريقيا ما زالت تستخدم حكما غير الشرعي في محاولة للابقاء على سيطرتها . ان على نظام الحكم في بريتوريا ان يعترف بأن البديل الوحيد للتسوية عن طريق التفاوض هو المعقوبات الدولية وتصعيد الكفاح المسلح من أجل التحرر . ان منظمة شعوب جنوب غرب افريقيا ( سوابو ) تلعب دورا رائدا في الجهود لتحقيق ناميبيا المستقلة الموحدة ، وأن أي اتفاق يجب أن يلقي تأييد هذه الحركة ، ويجب ان تتاح لسوابو كل الفرص للدفاع عن حرية البلاد وأن تمبئ سكانها هناك . وسيكون على الامم المتحدة واجب هام وصعب تقوم به أثناء فترة الانتقال الى الاستقلال . وقد أعلننا استعدادنا لتقديم خدماتنا في اطار الامم المتحدة بغية التفكير في الوصول الى حل .

ان الجهود الأنجلو - امريكية للتفاوض حول ايجاد تسوية في روديسيا تواجهها صعوبات كبيرة ترجع أساسا الى الآمال الجوفاء التي تعتمل في أن هان قادة سالزبوري الذين يحملون بابقاء حكم الأقلية عن طريق تلك الخدعة التي تسمى " الحل الداخلي " . ان نظام حكم سميث ومقاومته المعنيدة لكي يحقق الحكم للأغلبية بتأييد من جنوب افريقيا ، يجب أن يواجه بعقوبات دولية . وفي الوقت ذاته يجب أن نولي اهتمامنا الى أن أي حل في ناميبيا وزيمبابوي لن يؤدي الى تخفيف موقف المجتمع الدولي نحو الفصل المنصري في جنوب افريقيا . كما ان الضغوط الدولية ضد نظام حكم الفصل المنصري يجب أن تدعم وتكثف .

وفي الشرق الأوسط ، تبذل الجهود لتحقيق تسوية سلمية ودائمة . وكما كان الحال من قبل فان التقدم بطيء بطريقة تبعث على الشعور بالاحباط . ومن رأى الحكومة السويدية أن الحل يجب أن يكون مبنيا على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) ، ٣٣٨ ( ١٩٧٣ ) . ان اسرائيل ، وكل دول المنطقة لها حق الوجود السلمى والأمنى داخل حدود آمنة ومعترف بها . كما أن مبدأ عدم جواز اكتساب الاراضى بطريق القوة ، يجب أن يحترم . وعلاوة على ذلك ، فهناك الحقوق المشروعة للفلسطينيين العرب بما في ذلك حقهم في اقامة دولة لهم تعيش في سلام جنباً الى جنب مع اسرائيل . ومن الضرورى أن تجرى المفاوضات من أجل التوصل الى حل سلمى باسرع وقت ممكن ، ويجب أن تكفل للفلسطينيين المشاركة في هذه المفاوضات .

ان سياسة اسرائيل فيما يتعلق باقامة مستوطنات في المناطق المحتلة قد أضافت صعوبات في طريق البحث عن حل . وقد عارضت السويد دائماً تلك السياسة واعتبرتها غير شرعية لانها تعقد عملية الانسحاب من الاراضى المحتلة . اننى اناشد حكومة اسرائيل أن تتخلى عن هذه الاجراءات التى تتعارض مع مبادئ قرارات مجلس الأمن والتي تضيف مزيداً من العقبات في طريق تحقيق السلام عن طريق التفاوض . وهنالك مطلب آخر لايجاد الحل ، وهو الاعتراف الصريح من جانب ممثلى الفلسطينيين بحق اسرائيل في البقاء . ومالم يتم التوصل الى اتفاق ، فهناك خطر اندلاع حرب جديدة وما ينطوى على ذلك من ويلات فظيمة للشعوب المعنية ، كما انها قد تهدد بتورط القوى الكبرى وبذلك يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر .

ان سباق التسلح النووى مستمر ، والتطوير السريع للتكنولوجيا العسكرية يدفع القوى العظمى الى البحث عن أمن متبادل بدلا من زيادة أخطار مستويات التسلح . وهناك خطر من أن النتائج التي أمكن التوصل اليها عن طريق المفاوضات في اطار نزع السلاح يمكن أن يطغى عليها انتاج الأسلحة الجديدة . والقوى العظمى نفسها كانت من بين أول الدول التي زعمت بأن مفاوضات سولت هي عنصر حيوى في عملية الوفاق . وأود أن أركز على الأهمية التي تعلقها حكومة السويد على احراز تقدم محدود سريع نحو عقد اتفاقية سولت الثانية ، وما يتبع ذلك من اتفاقية سولت الثالثة بغية الوصول الى الأمن المتبادل عن طريق خفض معدلات التسلح .

في هذا الاطار أود أن أذكر بالمداولات الدولية الحالية حول سلاح النيوترون ، وهو آخر مثل لما وصلت اليه تكنولوجيا الأسلحة عن طريق الدول العظمى . والحكومة السويدية تشعر بقلق عميق نتيجة لكل تطور في مجال التسلح والذي يمكن أن يشكل مباشرة عامل عدم استقرار . ومن الواضح أيضا أن انقلاب الاتجاه الحالي في سباق التسلح من قبل القوى العظمى ، هو شرط أساسي لاجتياز تقدم في جهود نزع السلاح ، وسلاح النيوترون غير مقبول بالنسبة لنا وكذلك كل الأسلحة النووية الأخرى .

ان الجهود الدولية القائمة على التفاوض في ميدان نزع السلاح قد تكثفت نتيجة للقرار الخاص بعقد دورة خاصة للجمعية العامة في الربيع القادم تركز لنزع السلاح . ان هذه الدورة ستتيح فرصة فريدة في نوعها لفتح مرحلة جديدة في عمل نزع السلاح ، وهي فرصة يجب أن نحرك على ألا تغفل منا .

وبطبيعة الحال فان المسائل المتعلقة بالأسلحة النووية يجب أن تعطى أعلى أولوية تلك الدورة . وتتوقع الحكومة السويدية نتائج هامة محدودة فيما يتعلق باتفاقية للحظر الشامل على التجارب . ومن المهم أن تبدأ لجنة نزع السلاح في جنيف المفاوضات حول هذا الموضوع في أسرع وقت ممكن .

والحظر الشامل على التجارب النووية سيكون علامة على أن القوى العظمى قد بدأت عملية نزع السلاح النووى . واتفاقية الحظر الشامل في الوقت ذاته هي عنصر هام في الجهود التي تهدف الى الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية الى دول جديدة ، وتؤثر على أمن الدول المالكة

للأسلحة النووية وتلك التي لا تملكها . وكذلك البلدان النامية والصناعية . ان جميع هذه البلاد لها مصلحة مشتركة في التعاون بغية الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية وتبعات ذلك يمكن أن تجلب المصائب . وستواصل الحكومة السويدية العمل بجد لتحقيق هذا الهدف .

ان الطاقة النووية كأحد مصادر الطاقة تثير مشكلات خاصة من بينها خطر انتشار التكنولوجيا النووية ، ان يمكن أن يسهل ، عن طريق ذلك ، انتاج أسلحة نووية . ان هذه المشكلة تلقى اهتماما عالميا متزايدا . لذلك فان الحكومة السويدية تواصل العمل من أجل تأييد عريض لاتفاقية عدم الانتشار ودعم نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية للضمانات .

ان التطورات التكنولوجية السريعة في الأسلحة التقليدية وانتشار الأسلحة المتقدمة يبعث على الانزعاج . ويجب اعطاء الاهتمام الكافي لهذه المسألة أثناء الدورة الخاصة .

ووفقا للتقديرات المتخفضة ، فان النفقات العسكرية قد بلغت رقما بين ٣٥٠ و ٤٠٠ بليون دولار في ١٩٧٦ . وهذا يمثل سوء استخدام فظيع للموارد البشرية والمادية . ويمكن أن يقارن بمبلغ ال ١٥ بليون دولار التي قدمتها البلاد الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي خلال نفس العام . وقد اقترحت بلدان الشمال عقد دورة خاصة للبدء في بحث عاجل وسريع لامكانيات تحويل الموارد التي تنفق على التسلح الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية أساسا . وهدفنا هو أن هذا العمل يمكن أن يؤدي الى اجراءات دولية وقومية .

ومن الضروري أن الدورة الخاصة يجب ان تحقق تقدما حقيقيا نحو نزع السلاح . ويجب أن تكون النتائج دائمة تتلوها خطوات أخرى . وتؤيد السويد عقد دورة ثانية خاصة تعقد بعد فترة من ثلاث الى خمس سنوات . ويجب أن يتوفر للأمم المتحدة الوسائل الكافية التي تمكنها من أن تلعب بفاعلية دورها الهام في الجهود المتصلة بنزع السلاح .

والمؤتمر الدبلوماسي حول القانون الانساني الدولي والذي يطبق على المنازعات المسلحة قد اكتمل في حزيران /يونيه من هذا العام بعد أن أحرز تقدما كبيرا . ويجب أن يكون الهدف هو حظر أو الحد من استخدام أسلحة تقليدية معينة تنطوي على الحاق ضرر كبير .

ان جهودنا لتحقيق السلام والأمن يجب أن تتضمن ايضا اجراءات ضد كل أنواع القمع الداخلي . اننا ندين بشدة كل صور اضطهاد الناس بسبب معتقداتهم السياسية أو الدينية أو



بسبب جنسهم أو عرقهم . وحيثما مورس هذا الاضطهاد وخلال العام الماضي أتاحت لنا الفرصة في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان ، في البيانات التي أدلت بها الحكومات وعلى الصعيد الثاني ، أتاحت لنا فرصة التنديد بسياسات عدد من الحكومات في هذا الاطار . وستواصل السويد تقديم تأييدها الذي لا يلين للنضال من أجل حقوق الانسان .

وقد شهدنا جميعا كيف يمكن أن يستخدم الارهاب من جانب الافراد . ومثل هـذـه الاحداث التي جرت مؤخرا في جمهورية المانيا الاتحادية يجب أن تقابل بادانة من جانب المجتمع الدولي . هذه المظاهر التي تثير الغضب من عقول مختلفة تظهر أهمية العمل الذي تم في الأمم المتحدة لمنع الارهاب .

ان مهاجمة عديدة تنتظر الجمعية العامة في هذا الخريف . ويجب ان نزيد من جهودنا لدعم الضمانات ضد التعذيب . ان اعلان ١٩٧٥ حول هذا الموضوع كان خطوة السـي الامام بالرغم من أن نتائجه العملية لم تكن كبيرة حتى الآن . ويجب ان يكون هدفنا هو عقد اتفاقية ملزمة قانونا .

وفي الجمعية العامة السابقة أثارت السويد مسألة معاملة المسجونين بسبب معتقداتهم السياسية . واقترحنا الذي لقي تأييدا عريضا سيبحث في هذه الدورة . وسنعمل على الوصول الى قرار يرمي الموافقة عليه فيها .

ومنذ الموافقة على الاعلان العالمي لحقوق الانسان عطت السويد من أجل تحويل بعض مواد الاعلان الى اتفاقيات دولية ملزمة . لذلك نرى أنه مما يبعث على التشجيع أن يصبح الميثاقان — وأحدهما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري والآخر يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية — ساريا المفعول ، ومع ذلك ، فان تحقيق أهداف الميثاقين يحتاج الى جهاز كفاء لتنفيذها . وحتى الآن نجد أن عددا صغيرا من الدول قد قبلت صلاحية لجنة حقوق الانسان لبحث المزاعم التي يتقدم بها فرد أو بلد بأن دولة قد انتهكت حقه أو حقوق الانسان فيها . ونحن نحث كل البلاد التي لم تفعل ذلك حتى الآن أن تقبل صلاحية لجنة حقوق الانسان في هذا الميدان .

ان حق كل بني البشر في العمالة المجدية ، وتلبية احتياجاتهم المادية الأساسية ، من بين حقوق الانسان . ونحن ندرك أن هذه الحقوق ماتزال تنكر على قطاع كبير من سكان العالم . ويزداد عدد المتعطلين باستمرار ، فأكثر من بليون من الناس يعيش في ظروف تحت حد الكفاف . وتعتمد امكانيات تحقيق ظروف حياة مادية معقولة للجميع على قدرتنا على تدبير الموارد الضرورية ، وعلى قدرتنا على توزيع هذه الموارد بالتساوي . كما ان مستقبل العرض في عدد كبير من السلع الأساسية التي تلعب دورا رئيسيا في حياتنا الاقتصادية موضع شك . لقد أصبحنا ندرك أن النفط من بين المنتجات الأولية الهامة التي ستكون نادرة خلال عقد أو عقدين من الزمان . كما ان الطاقة النووية تنطوي على مشكلات خاصة ، وأخطار . ولا يمكن لخصوبة الأرض أن تفي بكل احتياجات النماء ، فاذا سمح بلد بتعرية التربة واستمر في تلويث الهواء والماء والتربة فسيزداد الموقف خطورة بسرعة . لذلك فانه من الضروري أن نقوم نحن ؛ وبخاصة البلدان الغنية ، في المقام الأول بأن نتعلم كيف نقتصد في مواردنا ، وأن نأخذ في الاعتبار التبعات البيئية المترتبة على أنشطتنا . ينبغي أن نتعلم أن نستخدم الموارد دون استنفادها وأن نعمل على إعادة دورة المواد الخام ، بدلا من تكديس جبال وتلال من المواد المبددة .

وفي الوقت ذاته ، يجب أن يتاح للبلدان الفقيرة فرص تغطية زيادة الاستهلاك . ان أحد المهام الحيوية للأمم المتحدة ، في الفترة المقبلة أن تشرك الدول الأعضاء في حماية البيئة ، وتحسين ادارة موارد الأرض ؛ وتطوير تكنولوجيا المحافظة على الموارد التي تقوم على الموارد المتجددة ، وتحقيق توزيع عادل . ويجب أن يكون جانب من هذه المهمة تطوير التعاون العالمي في الطاقة . ان المشكلات التي تنبع من العلاقات غير المتكافئة بين الشمال والجنوب ؛ وبين البلدان الصناعية والنامية ، كانت تشكل موضوع مفاوضات عديدة وهامة خلال الأعوام السابقة . وتجري الآن مفاوضات عالمية وأخرى على وشك أن تبدأ في كثير من القطاعات الحيوية . ويتضمن ذلك قطاع التجارة ، فهناك محادثات تجارية متعددة الأطراف تحت رعاية الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات ( الغات ) . وبالنسبة للمواد الخام ، فان التركيز على المفاوضات المتعلقة بالبرنامج المتكامل للسلع يجري في اطار ( الأونكتاد ) . وسوف يعقد في تشرين الثاني /نوفمبر القادم مؤتمر التفاوض لانشاء صندوق مشترك لمخزون من السلع . وهناك مفاوضات أيضا في نيويورك حول انشاء مؤسسات عبر وطنية ، ووضع ميثاق لسلوكها .

ونود أن نحصل على نتائج محددة من هذه المفاوضات كما يجب ايجاد وسائل لتثبيت أسواق السلع الأساسية ، وأن نشارك في تحمّل المسؤولية من أجل التنمية في قطاع الطاقة مع أخذ مصالح الجميع في الاعتبار ويجب أن يتحقق هدف الأمم المتحدة للمساعدة الرسمية والتي تبلغ ٧ - من إجمالي الناتج القومي بنهاية هذا العقد . وتقع على البلدان الصناعية التي تتخلف عن الوفاء بهذا الهدف مسؤولية خاصة . ويجب أن تنتعش تجارة البلدان النامية . وينبغي العمل على ايجاد وسائل سريعة للتخفيف من الأعباء الملقاة على عاتق البلدان النامية بالنسبة للديون ، وبخاصة الديون العامة للبلدان الأقل حظا من النمو .

ان نتيجة المؤتمر الخاص بالتعاون الاقتصادي الدولي ، لا يمكن اعتبارها أبدا نتيجة مرضية ، هذا اذا قارناها باحتياجات التنمية . كما انه لم يمكن التوصل الى اتفاق حول بعض المشكلات الهامة ، كما لم يتم التوصل الى تحقيق تغييرات هيكلية هامة تهدف الى اقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد . ومع ذلك ، فمن رأينا أن المؤتمر حقق بعض النتائج الايجابية .

ومهمتنا الآن ، دعم هذه النتائج ، والبحث عن طرق جديدة لحل المشكلات المتبقية . وسوف تضغط السويد من أجل اتخاذ مبادرات قوية من الأمم المتحدة ، في هذا المجال . وقد أصبح هذا الأمر أكثر إلحاحا ، في ضوء الخلفية القادرة لفشل استراتيجية الأمم المتحدة في العقد الثاني للتنمية . وحتى الآن ، فان عام ١٩٧٠ لم يسفر عن تحسينات كبيرة في النهوض بمستويات المجموعات الفقيرة . وعدم المساواة في كثير من البلدان ازداد أيضا . لذلك ، فمن الأهمية بمكان ، أن نحقق اجراءات محددة لتلبية الاحتياجات الأساسية فيما يتعلق بالمواد الغذائية والاسكان ، والعمل ، والتربية والتعليم والصحة . ولقد رُغم وزراء خارجية بلدان الشمال في اجتماعهم الأخير على أهمية العمل من أجل البدء في وضع استراتيجية جديدة للتنمية . ويجب على الدورة الحالية للجمعية العامة أن تنتهز هذه الفرصة للبدء في هذه المهام .

وفي كل هذه القطاعات ، يجب اتخاذ مقررات تعود بالفوائد الكبيرة على البلدان النامية . ان ثمة ناحية حيوية في النظام الاقتصادي الدولي الجديد تتعلق باستخدام الامكانيات الضخمة من أجل التنمية والموجودة في البلدان النامية نفسها . ان الاعتماد على الذات ، الجماعي والفردى ، من بين المفاهيم التي برزت أثناء مناقشاتنا . وتؤيد السويد هذه الأفكار ، وهي على

استعداد للاسهام في تنفيذها . كما ان تطوير القدرات التكنولوجية في الداخل ، وامكانيات الانتاج التي تتواءم مع الاحتياجات المعينة في كل بلد هي عنصر هام في مهمة الاعتماد على الذات . وينبغي لهذه العملية أن تؤدي الى ايجاد الظروف الضرورية لتيسير تلبية احتياجات الأغلبية العظمى من السكان .

ان الهدف الأسمى من النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو قيام عالم مبني على العدالة والمساواة . وهذا هو هدفنا الأسمى كذلك في اطار الكفاح من أجل حقوق الانسان . وعنـ التخطيط لاحداث تغييرات ، يجب أن نضع في أذهاننا احتياجات جميع الشعوب ، بغض النظر عن اللون أو الجنس أو السن . وحينما نتخلى عن كل التقاليد وحينما تتحطم الهياكل ، يصبح هناك خطر يتمثل في أن تكون المجموعات الحساسة محرومة أكثر فأكثر . وتشكل المرأة احدى هذه المجموعات وفقاً للبيانات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة . لذلك يجب أن تتحول الى واقع عملي ؛ ونحن نعمل من أجل تحقيق النظام الاقتصادي العالمي الجديد . وحينما تخطط من أجل احداث التغيير يجب أن نولي الأطفال اهتماما كبيرا ، في اطار جهود التنمية . وينبغي أن يساعد العام العالمي للطفل في ١٩٧٩ على تحقيق ذلك .

من السهل أن نتوه في التشاؤم ، عندما ننظر الى المشكلات التي تكتنف عالمنا . ومع ذلك ، أعتقد انه سيكون من الخطأ التركيز على الجانب القائم للمصورة . فليس العنف والفقر هما اللذان يميزان العصر الذي نعيش فيه عن سائر حقبة التاريخ . وانما كلا الظاهرتين قديم قدم الانسانية ذاتها . ولكن الجديد ، في عالم اليوم ، هو انه بالرغم من كل شيء ، فان الجهود تبذل عبر الحدود الوطنية لمعالجة هذه المشكلات على أساس دولي مشترك .

وصحيح ان التقدم الذي أحرز حتى الآن قد يبدو قليلا ، اذا قارناه بالأبعاد العريضة للمشكلات . ويحسن بنا أن نضع في اعتبارنا أن التعاون العالمي ساد لفترة قصيرة من تاريخ الانسان الذي يبلغ آلاف السنين . لذلك أعتقد أن هذا التعاون سوف ينمو باستمرار في أهميته ، وفي مداه ، ولو بسبب بسيط هو أن مشكلاتنا ان أجلا أو عاجلا ، ستدفعنا الى ايجاد حلول عالمية . لقد أصبح العالم الذي نعيش فيه صغيرا ، ليس فيه مجال للأناية الوطنية . كما ان التضامن العالمي هو الأساس الوحيد الممكن لحل مشكلات العالم . كذلك فان وجود الأمم المتحدة ، والمناقشة الحرة التي نستطيع اجراها هنا دليل على تزايد ادراك هذه الحقيقة . ومهمتنا ، في هذه الدورة ، أن نبذل كل ما نستطيع لكي نكون على مستوى هذا التحدي .

السيد فيشر ( الجمهورية الديمقراطية الالمانية ) ( الكلمة بالالمانية ) : اسمحو

لي أن اثنكم ، سيدى الرئيس ، على انتخابكم في هذا المنصب الكبير . وانني أعبر عن ذلك بسرور وارتياح لانكم من بلد تقيم معه الجمهورية الديمقراطية الالمانية علاقات وثيقة وودية . وان انتخابكم يعكس الدور الهام الذى تلعبه جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية في نضالها من أجل السلام والأمن والتعاون المتوازن بين الدول والشعوب .

والى الأمين العام لهذه المنظمة ، الدكتور كورث فالدهايم ، نود أن نعبر مرة اخرى عن شكرنا وامتناننا ونؤكد له تأييدنا التام وتقديرنا للجهود المستمرة التي يبذلها لتحقيق أهداف المنظمة .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تتوقع من هذه الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة التوصل الى نتائج ايجابية في مجال تعزيز السلم العالمي وتنمية التعاون المثمر بين الدول . ان الظروف الملائمة متوفرة لهذا الغرض . وان الانفراج السياسي يسود في العلاقات الدولية ؛ ويستجيب للمصالح الحيوية لكافة الشعوب مؤيدا بجهودهم . وليس هناك وسيلة اخرى لاقرار سلام دائم وضمن الأمن الدولي .

ان التجربة العملية في الأعوام الاخيرة قد اكدت ان تحسين الموقف الدولي يستفيد منه الجميع . وانه لشيء جديد له مغزاه في هذا العصر أن الشعوب يمكن ان تعيش في طمأنينة اكبر ، والمواجهة آخذة في التراجع ، والحوار السياسي اصبح ممكنا بين الدول التي لها أنظمة اجتماعية مختلفة . ومن المؤكد ان الجميع سرف يستفيدون اذا كانت شبكة الاتفاقات الدولية وثيقة واذا تزايدت الثقة . أليس في صالح الانسانية جمعاء اذا ما توفرت ظروف ملائمة لاجراءات هامة في مجال الحد من التسلح ونزع السلاح ومنع خطر وقوع حرب عالمية ؟ ألا يستفيد جميع الأطراف من تحسين العلاقات السياسية ، اذا ما ترتب على ذلك تبادلات اقتصادية مركزية واتصالات أيسر ؟ الا تستفيد كافة الشعوب وكافة الدول اذا ما تم تناول المسائل الحيوية ، مثل حماية البيئة والنقل والطاقة بصورة فعالة ومشتركة ؟ .

في كل مكان في العالم يواجه الوفاق قوى العدوان والحرب ويشجع نضال الشعوب

من أجل التحرر الوطني والاجتماعي . وليس من قبيل الصدفة ، ولكن على وجه التحديد بسبب هذا الموقف أمكن إصدار ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول والبدء في القضاء على التقسيم الامبريالي والاستعماري الجديد للعمل .

ان تأمين وتعزيز هذه المكاسب هو الهدف المشترك للدول الاشتراكية ، وبالتالي للجمهورية الديمقراطية الالمانية .

وعلى العكس ، ما الذي لدى أعداء الوفاق لكي ، قد موه لنا ؟ انهم بصورة واضحة أو خطية يعملون من أجل العودة الى الحرب الباردة ، الأكثر تشددا ، ودون مراعاة للمصالح ، يحتسبون مخاطر حرب نووية . واذ ما تركناهم يفعلون ذلك ، لن تكون هناك نهاية لسباق التسلح ، وان التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى سوف يستمر ، وسوف يحكم العلاقات الدولية مناخ من الشك والعداء ، كما ان التعاون الدولي البناء سوف يواجه العقبات ويصبح مستحيلا . وهم يهدفون أيضا الى الحفاظ على آخر معاقل الاستعمار والعنصرية ، وكذلك الاستغلال الاستعماري الجديد . اذن هناك من الاسباب ما يدعونا الى توخي اليقظة ومضاعفة الجهود من أجل تعزيز الوفاق السياسي والتوسع فيه . وفي هذا النضال فان الدول الاشتراكية تتحد وتتضامن مع حركة عدم الانحياز ، التي تلعب دورا رئيسيا في النضال من أجل المصالح الحيوية للشعوب ، بالتضامن مع جميع القوى الاشتراكية التي تعمل من أجل السلام رغم خلافاتها الايدولوجية . ان قوة صفوفها بدأت تظهر في الموجات المتزايدة من الاحتجاج ضد خطط انتاج وتطوير اسلحة الدمار الشامل الجديدة مثل قنبلة النيوترون والصواريخ . ان الحركة من أجل السلام ونزع السلاح والتقدم الاجتماعي تتزايد يوما بعد يوم . وان الامم المتحدة يجب ان تعمل على ذلك . كما يجب ان تسهم في تحويل المبادرات والاقتراحات المقدمة ، التي تهدف الى تعزيز الامن الدولي ونزع السلاح ، الى اجراءات عملية .

ان مسألة تعميق وتعزيز الاسترخاء مسألة هامة وملحة . وان الاقتراح الذي قدمه الاتحاد السوفياتي هنا والوثائق التي قدمتها هذه الدولة لهذا الغرض ، يمكن اذا ما اقرت أن تخدم بصفة خاصة في تعزيز الامن الدولي وان تحافظ على الانسانية من كارثة حرب نووية . كما يمكن

أيضاً ان تستخدم في تشجيع عمل الامم المتحدة من أجل تحقيق مهامها المنوطة بها . وبالتالي فاننا نؤيدها بحراسة وحماس والحاح .

مط لا شك فيه أننا نعيش في عصر من التحولات الثورية العميقة . وان الشعوب في نضالها الذي يتسم بالتضحيات من أجل السلام وتقرير المصير ، تحرز الانتصارات المتزايدة . وليس هناك دليل اوضح من انتصار شعوب فييت نام ولا وس البطلة ، والذي له أهمية تاريخية حقا .

وبانضمام جمهورية فييت نام الاشتراكية الى الامم المتحدة ، فان هذا يعتبر تحية واضحة لكل العالم لهذا النضال خلال العقود الطويلة ضد العدوان الالماني والقمع من أجل التحرر الوطني والاجتماعي . ان هذا الانضمام يتفق مع رغبات ومطالب جميع الشعوب والدول المحيطة للسلام . وان الجمهورية الديموقراطية الالمانية قد عملت جنباً الى جنب مع الدول الاشتراكية الشقيقة من أجل قضية شعب فييت نام . واننا نهنيء جمهورية فييت نام الاشتراكية على عضويتها في الامم المتحدة ، ونحن واثقون من أنها سوف تسهم بدرجة كبيرة في تحقيق مهام الامم المتحدة .

وفي القارة الافريقية حصل شعب جيبوتي على استقلاله هذا العام ، ونحن نحبي جمهورية جيبوتي كمضو جديد في الأمم المتحدة ، ونتمنى لها النجاح بكل اخلاص .  
كذلك فان انضمام هاتين الدولتين الى المنظمة الدولية يعتبر دليلا على التحولات الواسعة التي غيرت وجه عالمنا . ان نقطة انطلاقها كانت ثورة اكتوبر العظيم الاشتراكية الكبرى التي يتفق عيدها السادس عشر مع هذه الدورة الحالية . ان الآراء والأهداف التي أعلنت عنها قد أصبحت واقعا . واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية هو مثال حي للمنجزات الكبيرة لتقرير المصير الوطني والاجتماعي كشرط أساسي لاحترام حقوق الانسان . كذلك فقد أثبت الاتحاد السوفياتي دائما انه حليف يعتمد عليه بالنسبة للشعوب التي تناضل ضد العدوان والقمع الامبريالي . ولن ننسى أبدا دوره الحاسم في الانتصار على الفاشية . ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية مرتبطة ارتباطا وثيقا بدولة لينين ، ووطن لينين ، وبهذه المناسبة نعبر عن تمنياتنا الطيبة للشعب السوفياتي بمناسبة هذه الذكرى العظيمة .

ان مبادئ التعايش السلمي التي تصورها لينين أصبحت اليوم من القواعد المعترف بها عامة في القانون الدولي . وهذا واضح أيضا في الجهود التي تبذل من أجل تعزيز الأمن في أوروبا ، والتي انعكست في معاهدات أوروبية ، وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وكبرنامج طويل المدى من أجل الأمن والتعاون الاقتصادي في أوروبا فان الوثيقة الختامية تعطي دفعة جديدة للانفراج . ولكي تلعب دورها دون قيود فان الوثيقة الختامية لابد من أن تطبق لصالح جميع الشعوب ، وعلى جميع الأطراف أن يكونوا على استعداد لذلك . هناك محاولات لانتفاء وتجاهل المبادئ الأساسية تتعارض مع الأهداف الملزمة ونحن نكرر ما أكدت عليه الجمهورية الديمقراطية الألمانية في هلسنكي في أن الأمن كان وسوف يكون دائما الشرط الأساسي للتعاون . ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تعتبر أن الهدف الرئيسي لاجتماع بلفراد المقبل والـدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا هو تشجيع تطبيق اتفاقيات هلسنكي .  
ولاعطاء دفعة للوثيقة الختامية لابد من تطبيق الاتفاقيات الثنائية والاقليمية ، ولكن من المهم أيضا أن نحترم بدفة المعاهدات الدولية التي سبق أن أبرمت . ولم يحدث من قبل انه كان لمبدأ العقد شريعة المتعاقدين هذه المكانة الواسعة في الواقع الدولي ، وأهمية لها هذه القوة في الحفاظ على السلم .



ولكن للأسف نشاهد اليوم محاولات متزايدة لعدم احترام بعض الالتزامات أو التعهدات التي تترتب على المعاهدات . ولا يمكن أن تنتهك هذه المعاهدات . وهذا ينطبق على معاهدة تم إبرامها بين الجمهورية الديمقراطية الألمانية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وكذلك الاتفاق الرباعي بشأن برلين الغربية . وبالرغم من الأحكام الواضحة التي صيغت في هذه المعاهدات تبذل الجهود مرة أخرى ودون جدوى لوضع مفاهيم غير واقعية تضر بالسلم . لا بد ان أن يتم التأكيد على الآتي : ان احدى الحقائق التي لا يمكن انكارها في أوروبا منذ ثلاثين عاما هي وجود دولتين ألمانيتين ذات سيادة مستقلتين كل منهما عن الأخرى . دولتان المانيتان هما الجمهورية الديمقراطية الألمانية الاشتراكية ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية الرأسمالية .

ومن بين هذه الحقائق التي وردت في المعاهدة هي أن برلين الغربية ليست جزءا من ألمانيا الاتحادية ومن ثم لا يجوز لها أن تحكمها ألمانيا الاتحادية. ووفقا للمعاهدات الأوروبية التي أبرمت في أوروبا ، وفي ضوء وثيقة هلسنكي الختامية فان النتائج القانونية ، والسياسية الدولية لا بد من أن تنسحب آثارها على كل مكان .

ان شعب الجمهورية الديمقراطية الألمانية ان يمارس حقه في تقرير المصير بحرية قد اختار الاشتراكية : ودولتنا جزء لا يتجزأ من المجتمع الاشتراكي . ان المحاولات التي تهدف الى تجاهل هذا الواقع وتحديه تضر بالسلم والأمن في أوروبا ، ولا يمكن للشعوب أن تقبل ذلك . ان العلاقات بين الجمهورية الديمقراطية الألمانية وجمهورية ألمانيا الاتحادية يمكن ويجب أن تخدم السلم والأمن للشعوب ، وبالتالي لا بد من أن تتم بصورة مطلقة على أساس مبادئ التعايش السلمي ، ومن الآن فصاعدا فان الاحترام الدقيق لسيادة وسلامة أراضي الدول يجب أن يفرض نفسه ، وكذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية . ان اتساع وتطوير العلاقات يقتضي احترام المعاهدات الدولية القائمة نوا وروحا .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تؤكد وجهة نظرها في أن الانفراج لكي يصبح دائما ومستقرا لا بد من أن يمتد الى كافة مناطق العالم ، ونحن نشعر بأن هذا هو الهدف الأساسي للمبادرة التي قام بها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة من أجل إبرام معاهدة لعدم الالتجاء الى القوة في العلاقات الدولية .

ومن الواضح أن هذا المشروع يغطي مطلبين أساسيين للانفراج السياسي في علاقتهما المتداخلتين . ويربط هذا المشروع عدم استعمال القوة بحظر عام لاستعمال جميع أنواع الأسلحة ، وهو يلزم كل الدول في أن تحقق نزع السلاح ، وذلك يمكن تطوير مبدأ عدم الالتجاء الى القوة كما هو وارد في ميثاق الأمم المتحدة . ان الحجة التي تساق بأن هذه المعاهدة سوف تضعف أو تشكك في هذا المبدأ تقلب الأمور رأساً على عقب . ان الصدى الواسع الذي أثاره هذا الاقتراح يؤكد رأينا انه يجب التفاوض الآن بشأن نص هذه المعاهدة .

ان الدول الأطراف في معاهدة وارسو أكدت في اعلانها الصادر في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ ان أخطر مهمة في عصرنا هي وقف سباق التسلح ونزع السلاح في المجال النووي ، وكذلك القضاء على خطر حرب عالمية . وان المنطق السياسي ، والالتزامات القانونية والبشرية ، كل ذلك يستدعي اتخاذ اجراءات مشددة للرقابة على الوسائل المكرسة الرامية الى تدمير البشر .

وهذه المطالب يمكن تبريرها بما يتردد من أنباء خطيرة عن السباق في استحداث وانتاج أسلحة جديدة من أسلحة الدمار الشامل . ان الدول الاشتراكية تسعى الى نزع عام وكامل للسلاح . وقد قامت بعرض برنامج شامل ، حددت فيه خطوات واقعية لتحقيق هذه الغاية . وبالطبع ، سوف تبحث هذه المقترحات البناءة . وقد أعلن ايريك هونيكر ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي الموحد لمانيا ورئيس مجلس الدولة للجمهورية الديمقراطية الالمانية ، عندما وقع نداء السلام في استوكهولم ما يأتي :

" اننا نؤيد ونقف مع التدابير الفعالة التي من شأنها أن تحقق الحد من التسلح ونزع السلاح ، القائم على مبدأ الأمن غير المنقوص . كما أننا ندعو الى استكمال الانفراج السياسي بانفراج عسكري . ويمكن حل كثير من المشكلات التي تواجه الانسانية اليوم وغدا بطريقة أسلم وأسرع ، اذا تم استغلال الموارد الضخمة - التي تستثمر في الأسلحة الآن - من أجل الأغراض السلمية " .

ان عام ١٩٧٩ يجب أن يكون عام الطفل ، والمقارنة التالية تفرض نفسها . فاليوم يصرف في كل دقيقتين حوالي ١٤ مليون دولار على الأغراض الحربية ، وهذا المبلغ - كما تؤكد منظمة الصحة العالمية - يكفي للقضاء على الأمراض المعدية بالنسبة لسبعمئة ألف طفل . وهذا سوف يؤدي الى خفض نسبة الوفاة المشيرة للقلق في الكثير من بلدان العالم . ولكن سباق التسلح ما زال يمتص موارد مادية وبشرية كبيرة الحاجة اليها ماسة لحل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية . ان انتاج وسائل الحرب وتكديسها يتقدم بخطى أسرع من تقدم مفاوضات الحد من هذه الأسلحة أو وقف انتاجها . وبالتالي فلا بد من أن تتم المفاوضات بمعدل أسرع .

ان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول نزع السلاح يجب أن تتوصل الى اتفاق حول برنامج لنزع السلاح ، وسوف يكون ذلك مساهمة مشجعة لنا جميعا من أجل الاعداد للمؤتمر العالمي لنزع السلاح .

وهناك أهمية قصوى - في مجال نزع السلاح النووي - تعود الى الاتفاقيات السوفياتية-الامريكية بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية .

ان جمهورية المانيا الديمقراطية تشيد بالجهود المستمرة ، التي لا تكل ، والتي يبذلها الاتحاد السوفياتي من أجل التوصل الى اتفاقيات في هذا الشأن .

ان القضاء على الأسلحة النووية يعتبر - بلاشك - مهمة معقدة ، ولكنها ملحة أيضا . وسوف تكون أكثر صعوبة اذا تم التوسع في دائرة الدول التي تملك الاسلحة النووية وبالتالي ، فانه من الضروري أن نعزز نظام حظر انتشار الأسلحة النووية .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية ترى أنه من الضروري اتخاذ اجراءات وقائية ضد انتاج أنواع وأنظمة جديدة من أسلحة الدمار الشامل ، وكذلك لا بد من بذل جهود جديدة للتوصل الى التحريم التام للتجارب النووية والاسلحة الكيماوية .

اننا نقدر ونرحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة لوقف التجارب النووية في باطن الأرض لفترة معينة . والامر الذي له مغزاه أن الاتحاد السوفياتي على استعداد لأن يفعل ذلك مع شركائه ، حتى تبدأ القوى النووية الأخرى في الانضمام الى المعاهدة المتوقعة .

وفيما يتعلق بالمفاوضات التي تدور في فيينا حول خفض المتبادل للقوات المسلحة والأسلحة في وسط أوروبا ، فاننا ننتظر احراز تقدم في هذا الشأن . وقد تقدمت الدول الاشتراكية منذ البداية باقتراحات معقولة . ان اقتراح دول أعضاء حلف وارسو الموجه الى الدول الأخرى المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، والذي يهدف الى ابرام معاهدة تحرم على الدول البدء باستخدام الاسلحة النووية ضد بعضها البعض . هذا الاقتراح يستحق العناية القصوى ، فان قبوله سوف يعزز الثقة بين الدول .

ان الوضع في الشرق الاوسط مازال متفجرا كما كان ، وقد أهملت قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن . وعلى كل فان تطبيقها يعتبر شرطا أساسيا لتسوية سياسية كاملة لمشاكل هذه المنطقة . ونحن مازلنا نرى أن مؤتمر السلام في جنيف الخاص بالشرق الاوسط هو المحفل المختص بهذا الغرض . وان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في هذا المؤتمر على قدم المساواة - في الواقع - أمر طبيعي ومفروغ منه . وان حقوق الشعوب العربية يجب ألا تهمل . ولنقل صراحة : ان تسوية النزاع في الشرق الاوسط تقتضي ضرورة انسحاب اسرائيل من كل الاراضي العربية التي احتلت في عام ١٩٦٧ . ان الحقوق الثابتة للشعب العربي في فلسطين - بما فيها حقه في تقرير المصير واقامة دولة له - لا بد من ضمانها . واخيرا ، لا بد من الاعتراف بحقوق كل دول المنطقة في الوجود المستقل والأمن والتنمية .

ان الجهود التي تبذل من أجل تسوية مشكلة قبرص - على أساس السيادة والاستقلال وعدم الانحياز وسلامة أراضي هذه الدولة - يجب أن تتزايد . ان الاقتناع بضرورة انعقاد مؤتمر بشأن قبرص في اطار الأمم المتحدة أصبح مهما أكثر من أى وقت مضى .

ان جمهورية المانيا الديمقراطية تعبر عن تضامنها مع المطالب العادلة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من أجل الوصول الى حل سلمي للمسألة الكورية ، التي صدر بشأنها قرار من الدورة الثلاثين للجمعية العامة يمكن أن يعتبر أساسا في هذا الشأن . ان جميع القسوات الاجنبية عليها أن تنسحب باسلحتها من كوريا الجنوبية .

ان ميثاق الأمم المتحدة يعبر عن تطلعات الشعوب نحو السلم والأمن والاستقلال . وقد اثبتت هذه الاداة أهميتها ، وهي تؤكد حيويتها في كل يوم . ولذا يجب عدم المساس بها . ان فاعلية المنظمة العالمية لا يمكن أن تتزايد الا اذا التزمت جميع الدول باحترام التزاماتها الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

اننا قلقون بشأن الوضع في افريقيا الجنوبية . ان العنصريين يلجأون الى وسائل أكثر فأكثر عنفا للقضاء على ارادة الشعوب المضطهدة في الحصول على حريتها . انهم يزيدون ويطورون اسلحتهم بفضل المعونة الخارجية ، بل ويهددون بانتاج الاسلحة الذرية . وهم يستأجرون المرتزقة ويهاجمون الدول الافريقية الحرة . وهذا أمر خطير للغاية واستفزازي .

ان نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا يصر على استمرار احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، وقد تحالف مع روديسيا الجنوبية . وهناك من يرغب في انقاذ هذا النظام للحفاظ على نفوذه هناك . وهم يحاولون خداع الشعوب بتوجيه نداء<sup>١</sup> عن حل سلمي . ولكن هل يمكن الوصول الى حل سلمي بينما يزود العنصريون بالاسلحة ليتمكنوا من القيام بالارهاب والعدوان ؟ ما الذى يمكن أن نعتقده بالنسبة لهؤلاء<sup>٢</sup> الذين يمكنهم من التسلح بالاسلحة النووية بينما يرفضون حق حركات التحرر فسي الدفاع عن مصالح شعوبها .

ان الشعوب في جنوب افريقيا لها الحق ، مثل باقي الشعوب ، في تقرير مصيرها ، وأن تختار بحرية نظامها الاجتماعي . ان أى حل سلمي يمكن فقط وبالضرورة أن يبدأ باجراءات تهدف الى تجريد المعتدين والارهابيين من أسلحتهم ، وعزل العنصريين . ان خطوات فعالة من قبل الأمم المتحدة ، أصبحت تفرض نفسها وتهدف الى وضع حظر على تزويد جنوب افريقيا بالسلاح ووضع حد للتعاون معها ، والتوسع في العقوبات ضد روديسيا الجنوبية . ان انطلاق نضال التحرر الوطني ، الذى يؤيده تضامن دولي متزايد ، يعطينا الثقة في أن قضية شعوب زيمبابوى وناميبيا وجنوب افريقيا سوف تنتصر ، وسوف تواصل الجمهورية الديمقراطية الألمانية تأييدها لهذا النضال .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تؤيد اقامة علاقات اقتصادية دولية على أساس الحقوق المتساوية ، والمصلحة المتبادلة . ولهذا السبب ، نود أن نوجه الانتباه مرة أخرى الى البرنامج الذى تقدمت به الدول الاشتراكية للدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . وعن طريق الاتفاقيات الحكومية والعلاقات التجارية والعلمية والعلاقات التكنولوجية مع الدول النامية ، وعن طريق اجراءات أخرى تطبق بدقة مع احترام نص وروح التعهدات ، فإن الجمهورية الديمقراطية الألمانية تؤيد التقدم الاجتماعي والاقتصادى لهذه الدول . ان الصعوبات التى تثار أمام المجتمع الدولي بسبب الأزمة الرأسمالية ، لم تعق هذه العلاقات ، ولهذا فإن النمط الجديد من التعاون بين الدول قد أثبت حيويته ، لأنه حر من أى استفلال استعماري جديد أو أية تفرقة . ان الذين استفادوا استفادة كبيرة من قمع واضطهاد الشعوب المستعمرة ، والذين يتخلصون من أعبائهم على حساب الدول المنحررة ، انما يتحملون مسؤولية الوضع الاقتصادى الخطير الذى تعاني منه الدول النامية . ولا يمكن لأى أحد شريف أن يسمح بتقويض قرارات الدورتين السادسة والسابعة الاستثنائيتين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكذلك ميثاق الواجبات والحقوق الاقتصادية للدول .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تؤيد الدول النامية ضد أى استفلال استعماري جديد .

ان نتيجة مؤتمر باريس بشأن التعاون الاقتصادى الدولي ، تثبت أن المشاكل الاقتصادية

العالمية التي تمس مصالح كافة الشعوب ، لا بد من دراستها في اطار الأمم المتحدة . ان مشاركة كافة الدول في تحول العلاقات الاقتصادية والديمقراطية ، هي مطلب وارد في الميثاق ، والأمر كذلك بالنسبة للتعاون الفني .

ان تطلعات الشعوب من أجل السلم والأمن والتحرر من جميع أشكال الاضطهاد ، انما تعني النضال من أجل ممارسة حقوق الانسان ، تلك الحقوق التي اغتصبت مرارا عن طريق الحروب العدوانية والارهاب الفاشي والعنصرى والاستعماري .

لقد كرست الأمم المتحدة جهودها للقضاء على الانتهاكات الصارخة والجماعية لحقوق الانسان ، وهو ما تتفق مع مبادئها وأهدافها ، ويقع في مجال اختصاصها . ولا يمكن لهذه الجمعية أن تسمح بأن يلتزم الصمت بشأن الارهاب الفاشي في شميلي . فلا بد ، على العكس من ذلك ، أن تسهم في وضع حد لهذا الاجراء . اننا ، بكل عزم ، نعترض على انتهاك حقوق الانسان في جنوب افريقيا ، وفي الأراضي التي احتلتها اسرائيل .

وبالنسبة للاتفاقيتين الدوليتين بشأن حقوق الانسان ، اللتين دخلتا حيز التنفيذ في العام الماضي ، فانهما تضعان أساسا هاما للدول للتعاون في مجال حقوق الانسان الفردية . وفي هذا الاطار ، يمكن أن نلاحظ أيضا ، ان كافة المحاولات لسوء استفلال هذه المسألة بغية التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، لا تعتبر - فقط - متعارضة مع ميثاق الأمم المتحدة ، وانما أيضا تشكل خطرا على العلاقات بين الدول . ان الذين يشنون حملة تشويه ضد الدول الأخرى تحت علم الدفاع عن حقوق الانسان ، من الأفضل لهم أن يركزوا جهودهم على تحقيق حقوق الانسان في بلادهم .

ومنذ أيام فان اريك هونيكر الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي الموحد ورئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الألمانية قال :

” اذا كانت هناك في عالم اليوم قوة سياسية من حقها أن تتحدث عن النضال من أجل حقوق الانسان ، فهي الحركة العمالية الثورية ، وانه اذا كان هناك نظام سياسي يمكن أن يفتخر بالمنجزات الحقيقية في مجال حقوق الانسان ، فهو النظام الاشتراكي العالمي ” .

لقد وضعت الاشتراكية حدا لاستغلال الانسان لأخيه الانسان ، حيث تضمن للجميع حقوقهم في الكرامة الانسانية ، وفي أن يعيشوا حياة كريمة ، فهي توفر الحق في العمل ، وفي التدريب ، والتعليم ، والأجازات ، وتضمن علاجا طبييا بصفة عامة ، وعناية بالمسنين ، كما أنها تؤكد الحقوق المتساوية بين الرجال والنساء ، وهي نظام المستقبل المضمون ، الذي يمكن لكل واحد فيسه أن يطور قدراته لصالح المجتمع ، وان يسهم على قدم المساواة في الشؤون الدولية لمجتمعه وان الحياة اليومية لتدل على ذلك بوضوح .

ان الدول الاشتراكية تمنح مواطنيها جميع الحقوق وامكانيات الازدهار الفردي الذي يعتبر حلما يود أن يحققه ملايين الذين يعانون من البطالة ، وملايين النساء المحرومات من المساواة في الحقوق بالرجال ، أو الشباب الذين لم يحصلوا على أى تدريب أو تعليم .  
ان الاحصائيات تزودنا بمعلومات كثيرة حول الملايين من البشر المحرومين من مثل حقوق الانسان هذه .

ان هذه الجمعية العامة تواجه مهامها ضخمة حقا ، ولن تتمكن من القيام بها الا اذا ساد التعاون والتفاهم . ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية سوف تسهم بكل جهودها من أجل أن تتوج الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة بالنجاح لصالح تعزيز السلم العالمي والتعاون المتبادل المفيد للشعوب .

السيد هوانغ ( الصين ) ( الكلمة بالصينية ) : السيد الرئيس ، أود أن أبدأ كلمتي بأن أهنيء سعادتكم السيد لازار ماجسوف ، على انتخابكم رئيسا للدورة الحالية للجمعية العامة . وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة ، لكي أقدم التهاني الحارة لجمهورية فييت نام الاشتراكية ، التي أسهمت اسهاما رئيسيا في القضية المعادية للامبريالية من جانب شعوب العالم وكذلك جمهورية جيبوتي ، التي حصلت على استقلالها بعد أن خاضت كفاحا طويلا . انني أهنتهما على قبول عضويتهم في الأمم المتحدة ، متمنيا لهما باخلاص كل نجاح على طريق التقدم .



ان وفد جمهورية الصين الشعبية قدم لحضور هذه الدورة للجمعية العامة بعد نجاح المؤتمر الحادى عشر للحزب الشيوعي في الصين الذى عقد منذ وقت قصير . وبلدنا الآن في مرحلة هامة من التاريخ حيث نسعى الى الأمام بقضيتنا الثورية التي بدأها أسلافنا . وأود أن أتحدث عن التطورات التي وقعت في الصين .

ان عام ١٩٧٦ لم يكن عاما عاديا بالنسبة للصين ، فقد فقدنا قاعدنا العظيم ومعلمنا الرئيس ماوتسي تونغ ، وكذلك رفاقه القدامى في السلاح رئيس وزراءنا الحبيب شوان لاي ، والرئيس شوته رئيس اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني . ان موتهم قد سبب خسارة كبيرة لبلادنا وحزبنا وغمر شعبنا بالحزن العميق . كذلك أصاب بلدنا زلازل وكوارث طبيعية أخرى . وحينما كان شعبنا يواجه هذه الصعاب الجمة فان " عصابة الأربعة " المعادية للثورة وهم وانغ - هونغ - وين ، وتشانغ - شون - شياو ، وشيانغ - شنغ ، وياو ون - يوان . ضاعفت من أنشطتها التآمرية في محاولة فاشلة للاستيلاء على القيادة العليا لحزبنا ودولتنا ، ولفترة من الزمن خيمت السحب السوداء فوق الصين . لقد كان شعب الصين يشعر بالقلق على مصير بلاده وحزبه وحول ما اذا كنا نستطيع أن نستمر في السير على الطريق الذى رسمه الرئيس ماو . كذلك فان أصدقاءنا في الخارج شعروا بالقلق بشأننا . ان حفنة من الأعداء في الداخل والخارج كانت تنظر بخبث الى مشاكلنا وكلها أمل في أن تعم بلادنا الانقسام والفوضى وفي ألا نسير بعد على طريق الرئيس ماو . وحينما كان الرئيس ماو يعيش معنا ، كان يعرف بمشكلة " عصابة الأربعة " . وشن سلسلة متكررة من الكفاح ضدنا واختار بنفسه الرئيس هوا - كيو - فنغ ليكون خلفا له ليمنع عملية الاستيلاء على السلطة في الحزب والدولة ، وبعد موته ، وفي الوقت الحرج ، عندما حاولت " عصابة الأربعة " الاستيلاء على السلطة فان اللجنة المركزية للحزب برئاسة الرئيس هوا ، وبناء على طلب الرئيس ماو ، سارت حسب توجيهاته وقراراته ووجهت الى هذه الجماعة ضربة قاصمة . ان الحزب الشيوعي ، والشعب الصيني مرا بهذه التجربة ، وفرح الشعب بالانتصار ، كذلك فان أصدقاءنا في الخارج سعدوا بما حققناه من نجاح . ان الحالة في الصين حاليا ممتازة ونحن ، مرة أخرى ، يقودنا زعيم حكيم هو الرئيس هوا - كيو - فنغ . وحزبنا أصبح أكثر قوة وأكثر وحدة عن ذي قبل . وديمقراطية الشعب في الصين أصبحت تمارس بالكامل . وحماس الشعب في الصين للاشتراكية لم يكن في يوم ما أكثر مما هو عليه

الآن . ودكتاتورية البروليتاريا تزداد قوة ، والحركة الشعبية الجماعية لتعيرية " عصابة الأربعة " قد دفعت عملية التوسع في الانتاج الصناعي والزراعي الى الأمام . وهناك قفزة جديدة الى الأمام في الاقتصاد الوطني .

ان المؤتمر الوطني الحادى عشر للحزب الشيوعي في الصين كان علامة عظمى في تاريخنا ، لقد كان مؤتمرا له أهمية تاريخية ، وتأثير بعيد المدى . لقد ركز المؤتمر على أن اللواء الذى رفعه الرئيس ماو ولواء نصر ثورة الشعب الصيني . ان الشعب الصيني عازم على أن يتجمع وراء اللجنة المركزية للحزب برئاسة الرئيس هوا ، رافعا لواء الرئيس ماو عاليا ، وقد قرر التمسك بنظرية ودكتاتورية البروليتاريا وأن يكون مستعدا دائما لتنفيذ الخط الثورى للرئيس ماو للعمل في الداخل والخارج . اننا عازمون على العمل بجد لتحقيق هذا القرار الاستراتيجي واستغلال الكفاح الطبقي لتحقيق مزيد من النظام في البلد ، ونحن واثقون من التغلب على كل الصعاب والعقبات التى تعترض طريقنا . ان قضيتنا عادلة ، وخطنا سليم ، وهدفنا يجب أن يتحقق . وبالتأكيد فاننا نستطيع أن نحققه .

اننا سعداء أن نرى الموقف الدولي ممتاز أيضا ، وتتفاقم التناقضات الأساسية في العالم ، وتزداد عوامل الثورة قوة . فالبلدان تريد الاستقلال ، والأمم تريد التحرر ، والشعوب تريد الثورة لقد أصبح هذا هو الاتجاه التاريخي الذى لا يمكن مقاومته . ان الجبهة الدولية الموحدة ضد السيطرة ، وضد سياسات الدول العظمى للعدوان والحرب تزداد اتساعا .

وفي العام الماضي ، فان الكفاح الدولي للبروليتاريا الدولية ، والكفاح التحررى للشعوب والأمم المقهورة ، والحركات الشعبية الثورية في كثير من البلدان ، استمرت في السير الى الأمام . ان كفاح الشعب الكورى من أجل اعادة توحيد بلاده بطريقة مستقلة وسلمية قد لقي مزيدا من التأييد الشعبى . ان شعوب كمبوتشيا وفيتنام ولاو ، بعد تحقيق انتصاراتها في حربها ضد العدوان الأمريكى من أجل الخلاص الوطني تدعم مكاسبها بنشاط . ان شعوب جنوب شرقي آسيا ، وشعوب جنوب آسيا تدافع عن استقلالها وسيادتها وتحبط كل مخططات القوى العظمى للتدخل والتوسع والسيطرة . ان " نظام الأمن الجماعي الآسيوى " الذى تحركه قوى عظمى قد رفض من كل البلدان والشعوب الآسيوية تقريبا . ان كفاح الشعب العربى والفلسطينى ضد الصهيونية الاسرائيلية ، وضد

هيمنة القوى العظمى يزداد عمقا . ان الشعب في الجنوب الافريقي هب من جديد يكافح ضد الاستعمار والعنصرية . ان شعب بنما ، بتأييد من شعوب بلدان أمريكا اللاتينية ، حقق نتائج هامة في كفاحه من أجل استعادة قناة بنما . ان الشعوب في البلدان الآسيوية والافريقية ، وبلدان أمريكا اللاتينية والأوقيانوسية قد أحرزت عددا من الانتصارات الجديدة في كفاحها من أجل الاستقلال الوطني وحمايته . ان عديدا من البلدان النامية تقوم بكفاح متصل ضد القوى العظمى من اجل اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد ، والدفاع عن الحقوق الاقتصادية الوطنية ، والمصالح البحرية . ان بلدان العالم الثالث وشعوبها التي يؤيد بعضها البعض وتحارب في وحدة وتعاون لعبت دورا ممتازا كقوة رئيسية في الكفاح ضد الامبريالية ، والاستعمار ، والحماية والسيطرة . وفي مواجهة تهديد الدول الكبرى فان بلدان العالم الثاني في أوروبا الغربية واقاليم اخرى قد أظهرت اتجاهها قويا نحو الوحدة وضد السيطرة ، كما ان الحركة الجماعية للشعب الياباني من أجل استعادة الجزر الشمالية الأربع تجتاح كل البلاد . ان الدولتين العظميين ، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة اللتين تقفان في مواجهة شعوب العالم ، تواجهان المشاكل في الداخل والخارج ، وان الأمور تصبح أكثر صعوبة بالنسبة لهما . ان الامبريالية الاشتراكية ، بصفة خاصة ، تعاني ضربات قاصمة ، الواحدة تلو الأخرى ، حيث تعرت سماتها التوسعية العدوانية . ان الموقف الدولي يتطور لصالح الشعوب في كل البلدان ، وهو على أى حال ليس في صالح القوى العظمى .

ان الموقف في الشرق الأوسط يعتبر مسألة تثير قلق العالم بأسره ، فخلال العام الماضي ، فان الشعب العربي والفلسطيني وجد كفاحه ضد الصهيونية مع الكفاح ضد هيمنة الدول العظمى . ان اسلوب الامبريالية الاشتراكية البغيض القائم على الخيانة والسيطرة تحت ستار التأييد والمساعدة يجد المعارضة المتزايدة من عدد كبير من البلدان والشعوب العربية .

وحكومة وشعب مصر قاوما بعزم طرق الابتزاز السياسي للامبريالية الاشتراكية والضغط الاقتصادي وحافظا على سيادتهما وكرامتهما الوطنية . ومؤتمر القمة العربي الثامن الذي عقد في تشرين الأول / اكتوبر الماضي توصل الي اتفاق بشأن انتهاء الحرب الاهلية في لبنان ، ودعم الوحدة العربية ، وبذلك احبط محاولة اخرى من القوى العظمى لبث بذور الفرقة والانقسام بين الصفوف العربية . وتحاول كل دولة من الدولتين العظميين ان يعلوا صوتها على صوت الدولة الاخرى في الحديث عن ايجاد تسوية شاملة لقضية الشرق الاوسط . ولكنهما في الواقع تحاولان الابقاء على حالة اللاحرب والاسلم في الشرق الاوسط وتخشيان من ظهور عالم عربي قوى موحد كما تخشيان من وجود شرق أوسط مستقر ومزدهر ، وهما تسعيان مدفوعتين بحاجات استراتيجيتيهما العالميتين للسيطرة على الشرق الاوسط ، وكل منهما مستخدمة طرقا وتكتيكات مختلفة تؤيد وتحرض الصهاينة الاسرائيليين وتمارس كل انواع الضغط على البلدان العربية وعلى الشعب الفلسطيني . وهذا هو السبب الذي من اجله نجد ان الصهاينة الاسرائيليين يتسمون بالعناد والصفاقة . وسيبقى الموقف في الشرق الاوسط متوترا ومعقدا ينطوى على اخطار منازعات عسكرية جديدة ، الا انه لن يستطيع احد ان ينال من عزم الشعب العربي والفلسطيني على استعادة اراضيه المقدسة ، واستعادة حقوقه الوطنية ، وسوف يتوج كفاح هذا الشعب مؤيدا من شعوب العالم باسره بالنصر في النهاية .

ان التطورات في افريقيا تبعث على التشجيع وبصفة خاصة فقد تم احراز انتصارات جديدة من جانب الشعب الافريقي العظيم في كفاحه ضد الامبريالية والاستعمار والعنصرية والهيمنة والسيطرة . ان حكومة وشعب السودان احبطا مؤامرات تخريبية دبرتها الامبريالية الاشتراكية وطردا خبراءها العسكريين ووجهها ضربة قاصمة الى اطماع العدوان والتوسع . وقام شعب زائير الذي وقف متحدا في مواجهة العدو والمشارك بتأييد من الشعوب الافريقية الشقيقة بسحق قوات الغزو المرتزقة التي حرضتها الامبريالية الاشتراكية وحافظ على استقلال بلده وسلامته الاقليمية لقد ادى هذا النصر الى رفع الروح المعنوية للشعوب الافريقية ، وحطم فطرسة المعتدين ، وهذا مثل لما يمكن ان يحققه الدعم المشترك والمقاومة المشتركة للشعوب الافريقية ضد عدوان الدول العظمى . وفي الجنوب الافريقي واصل الشعب في زيمبابوى وناميبيا كفاحه المسلح ضد العنصرية ومن أجل التحرر الوطني في ظروف بالغة التعقيد . لقد حارب شعب ازانيا بعزم ضد الفصل العنصرى رغم اعمال القمع

الوحشية، والحركة الشعبية هناك تتقدم الى الامام والشعوب في كل انحاء القارة الافريقية تعلن تضامنها القوى مع الاشقاء في الجنوب الافريقي ، فكفاحهم البطولي يتمتع بتأييد كل شعوب العالم ايضا . ان نظامي فورستر وسميث الرجعيين محاصران من جميع الجهات وهما معزولان تماما . لقد توصلت البلدان والشعوب الافريقية في كفاحها الطويل الى تقدير اهمية الوحدة ضد العدو ، ورغم انه توجد خلافات من نوع او اخر بين البلدان الافريقية الا انها وهي تواجه العدو تقف صفا واحدا مشتركا حول القضايا الاساسية وتحمي جانبها خلافاتها الصغيرة ، وتوجه هجومها الرئيسي ضد الامبريالية والاستعمار والعنصرية وبصفة خاصة ضد هيمنة الدول العظمى . وهذا يمثل ضمانا هاما لانتصارات الشعب الافريقي . وقد أكد مؤتمر القمة العربي الافريقي الاول والسادس والرابعة عشرة لاجتماع رؤساء دول او حكومات منظمة الوحدة الافريقية والذي عقد في آذار/ مارس ، وتموز/ يوليه على اهمية المساعدة المتبادلة والتعاون المتبادل ، والحاجة الى مقاومة التدخل الاجنبي ، وكاننا شاهدا هاما على مدى قوة وحدة ٦١ دولة عربية وافريقية تضم اكثر من ٤٠٠ مليون نسمة في الكفاح ضد العدو المشترك . وكاننا اسهاما ايجابيا في كفاح الشعوب العربية والافريقية في العالم الثالث ضد الامبريالية والاستعمار ، والسيطرة ، والهيمنة .

ان كفاح الشعب الافريقي سوف يطول وسيكون صعبا ، فالاستعمار والعنصرية يخوضان معركة اخيرة والخطر من هذا ان كلا من الدولتين العظميين قد ضاعفت تدخلها في الشؤون الافريقية . ونظرا لاهمية الموقع الاستراتيجي لافريقيا ومواردها الطبيعية الغنية فكل منهما تعتبر ان السيطرة على هذه القارة هو جزء هام من استراتيجيتها العالمية للسيطرة على اوربا ثم السيطرة على العالم بأسره . ان التنافس بينهما في افريقيا يزداد ضراوة وتسعى احدى الدولتين العظميين الى المحافظة على مصالحها ونفوذها في افريقيا والتوسع فيه ، وهي تؤيد بعناد قوى الاستعمار والعنصرية في الجنوب الافريقي وتحاول ان تقوض الكفاح التحرري للشعوب هناك .

والدولة العظمى الاخرى وهي تتظاهر بانها ترفع علم معارضة الامبريالية والاستعمار وتأييد حركات التحرر ، تخدع الشعوب فقد زادت من تسللها وتوسعها في افريقيا وتستغل بعض الخلافات بين البلدان الافريقية وبين منظمات التحرر ، كما تستغل بعض المشكلات المتخلفة منذ ايام الاستعمار لبت بذور الفرقة واثارة الاضطرابات فهي بهذا تصطاد في الماء العكر . والدول الافريقية التي تتجاسر

على المقاومة وتعارض هذا السلوك الذي يهدف الى الهيمنة ، فان هذه الدولة العظمى تلجأ للقيام باعمال تخريب وتدخل ضدها وترسل قوات المرتزقة للقيام بغزو عسكري ، وهذا يشكل خطراً كبيراً لا من واستقلال هذه البلدان .

وكثيراً من البلدان الافريقية تشعر بالقلق لانها تخشى من ان يحدث لها غدا ما حدث لانفولا وزائير بالامس . وتظهر الحقائق بجلالة ان الصراع بين الدولتين العظميين هو المصدر الرئيسي للاضطراب وعدم الاستقرار في افريقيا ، والدولة العظمى التي تدعي انها الحليف الطبيعي للشعب الافريقي قد اصبحت اكثر اعداء افريقيا ضراوة وخبثاً . والشعوب والدول الافريقية تواجه ، في الواقع ، هذه المهمة الصعبة وهي " صد النمر من الباب الخلفي ، وصد الذئب من الباب الامامي " . ومع ذلك حدث تغيير كبير في افريقيا فالشعب الافريقي العظيم استيقظ ولن يسمح لاية قوة عدوان اجنبية بأن تجثم عليه مرة اخرى . ونحن نؤمن بان الشعب الافريقي وهو مثابر في وحدته وكفاحه ضد العدو المشترك سوف يحيط كل مخططات الدولتين العظميين ويقضي على اخر معاقل الاستعمار والعنصرية في افريقيا ، وبذلك تحصل كل الشعوب الافريقية على الاستقلال ويتم التحرر الكامل لكل افريقيا .

هنالك قضية يفكر فيها شعب العالم ويهتم بها الا وهي قضية ما اذا كان الموقف العالمي يزداد توتراً ام تخف حدته وما اذا كان خطر الحرب يتزايد ام يقل ؟ وتدعي احدى الدول العظمى ان خطر الحرب قد " قل بدرجة كبيرة " وهذا مجرد حديث مخادع ، فالحقيقة ان الموقف الدولي لم يخف التوتر فيه وان عناصر الحرب تنمو وفي سعي كل من الدولتين العظميين من اجل السيطرة والهيمنة فان كلا منهما تتوسع في اسلحتها واستعداداتها للحرب وتمتد خصومتها الى كل اركان المعمورة وهما تقومان بالعدوان والتوسع وكل تحاول ان تسحب الارض من تحت قدمي الدولة الاخرى . وبسبب أهمية اوربا من الناحية السياسية والاقتصادية والاستراتيجية فانها تعد جوهر الصراع بين الدولتين المهيمنتين ، بينما تقفان في مواجهة عسكرية شديدة . وتقوم الكتلتان العسكريتان المتعاديتان بزيادة عدد قواتها واسلحتها وتقومان باعادة وزع قواتها وتجريان مناورات عسكرية كبيرة . ان آلة الحرب لكل من الدولتين العظميين اتسعت واتخذت ابعاداً لم يسبق لها مثيل . وستكون الدولتان العظميان هما السبب في حرب عالمية جديدة ، وهذه حقيقة لا يمكن انكارها .

يجب ان يوضح بصفة خاصة ان الامبريالية الاشتراكية تشكل اعظم الاخطار . ومن الحكم على الصورة العامة من التنافس بين القوتين المسيطرتين ، فان الولايات المتحدة الامريكية في موقف الدفاع ، بينما الاتحاد السوفياتي في موقف الهجوم . وتقوم الامبريالية الاشتراكية بكل ما تستطيع للتوسيع في التسلح الشامل . وقد تفوقت على الاسلحة التقليدية للولايات المتحدة الامريكية منذ وقت طويل ، كما تناضل ايضا للتفوق عموما في الاسلحة النووية . وقد وسعت من اسطولها على نطاق واسع ، واساطيلها نشيطة في كل البحار . وتحاول ان تفتصب كل اوروپا واسيا وافريقيا . فهي لا تتخذ فقط . موقفا لاستعداد لكي تتقدم الى قلب أوروربيا ، بل تحاول خلق موقف تستطيع بمقتضاه ان تقسم اوروپا الى قسمين من الشمال الى الجنوب . وتحاول ان تسلب الموارد الاستراتيجية وتسيطر على الاماكن الاستراتيجية في افريقيا والشرق الاوسط ، وتحاول السيطرة على الخليج الفارسي في الشرق ، وتسد الطرق الاستراتيجية في المحيط الاطلسي في الغرب ، وكذلك حول رأس الرجاء الصالح في الجنوب . وطموح القياصرة الجدد تتجاوز احلام واطماع القياصرة القداماء . وهناك اسباب عميقة سياسية واقتصادية دعت الى ان يكون الامبريالية الاشتراكية سببا في تشكيل اعظم خطر لنشوب الحرب . ونظرا لتأخرها عن القوى الامبريالية ، فهي عدوانية وخطيرة . وبالنظر لعدم كفاية قوتها الاقتصادية النسبية ، فهي لا تستطيع ان تعتمد الى حد كبير على القوة العسكرية وتهديدات الحرب في السعي للتوسع . فاقتصادها الرأسمالي المركز الذي تحتكره الدولة ، ونظامها السياسي القائم على الديكتاتورية الفاشية يجعل من السهل اضافة الطابع العسكري على اقتصادها الوطني وعلى جهاز الدولة . والى جانب ذلك فهي تتظاهر برفع لواء " الاشتراكية " ولا يمكن ان تخدع الشعب الى حد ما ، وهذا ايضا يجعله اكثر خطورة . وقد قال لينين " ان سمة اساسية من سمات الامبريالية هي الصراع بين دول عظمى عديدة في السعي الى الهيمنة " .

وقال قال الرئيس ماو :

" ان الولايات المتحدة ترغب في الحفاظ على مصالحها في هذا العالم ، بينما الاتحاد السوفياتي يريد ان يتوسع وهذا لا يمكن أن يتغير بعالم من الأحوال . وماتزال العصر الذي تتواجد فيه الطبقات فان الحرب تعدّ مرحلة بين سلم وآخر . ان الحرب استمرار للامور السياسية ، اى استمرار للسلم . والسلم نفسه من الامور السياسية " .

ان التنافس الشديد الذى تواصله الدولتان العظميان كفييل بأن يفضي الى حرب عالمية ذات يوم . وهذا امر لا دخل لارادة الانسان فيه .

وفي الوقت الحاضر يتزايد عدد الشعوب التي تدرك ان عوامل الحرب تتزايد بصورة طموسة وان الامبريالية الاشتراكية هي اخطر اسباب الحرب . وانها تؤيد تعزيز الوحدة والقدرات الدفاعية والاستعداد لمواجهة الحرب . ولكن يجب الا ننسى ان هناك ايضا تيارا قويا من استرضاء العدو واجتنابا للشر ، بدأ ينتشر في الغرب . وتأمل بعض الشعوب في امكانية تحقيق استرخاء مؤقت عن طريق الحلول الوسطى والتنازلات ، وتتصور انها تستطيع وقف الامبريالية الاشتراكية عن طريق ابرام اتفاقات والتوسع في المبادلات الاقتصادية معها ، وبتقديم القروض لها . بل هناك من يحاولون ان يحولوا هذه الافة نحو الشرق لحماية انفسهم وعلى حساب الآخرين . ان التجربة التاريخية تعلمنا ان المعتدين يتمرون على الضعفاء ويخشون الاقويا ويتطلعون دائما الى الوصول الى اضعاف ما حصلوا عليه . وفي نهاية الامر فان سياسة التخفيف والتهديئة تغذى الشر وتشجع المعتدى وتعجل بنشوب الحرب . ان الذين يسبرون وراء خطوات نيفيل تشمبرلين يجلبون لانفسهم هلاكهم . ولا يجب ان ننسى الدرس المؤلم لميونخ .

ومن المفهوم ان الشعوب تبدى اهتمامها بمسألة نزع السلاح عندما تضاعف الدول العظمى الصراع والتوسع في التسليح والاستعداد للحرب . وعندما يتزايد خطر نشوب حرب عالمية . ان الدول الكبرى التي تنادى " بالسلم " تقدم اقتراحات كل عام من اجل نزع السلاح ، وفي رأيها ان هذا سوف يكون علاجا هاما للقضاء على مخاطر الحرب والوصول الى سلم دائم وخلص للعالم من الفقر . هذه هي العبارات الخادعة ان الدول العظمى عازمة على العدوان والتوسع وضمان الهيمنة العالمية ، وهي متجهة الى التوسع في اسلحتها والدخول في الحرب ، ولا يمكنها ان تلقي جانبها خناجرها واسلحتها وتحول سيوفها الى محاريث . لقد بدأ مؤتمر لجنة نزع السلاح في جنيف منذ ستة عشر عاما والى الان لم تعمل اية دولة عظمى على خفض اسلحتها بمدفع واحد . وما تزال محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية مستمرة منذ ثمانية اعوام ، بيد أن الاسلحة الاستراتيجية يتزايد عددها . ودخل مؤتمر خفض المتبادل للقوات في وسط اوربا عامه الرابع ، بيد ان الاسلحة



التي تحشدها الدول العظمى في اوربوا مازال تتزايد ، ومازالت هناك خلافات عديدة حول عدد القوات التي تبقيها بلدان حلف وارسو في تلك المنطقة . ومن الواضح ان الدول العظمى مختلفة حول نزع السلاح والسلم لتدارى توسعها في الاسلحة والاستعداد للحرب .  
وبالنسبة للحرب العالمية فان موقفنا هو ما يلي : " اولاً نحن ضد الحرب ؛ ثانياً ، نحن لا نخشاها " ان شعوب العالم تريد السلم ، والشعب الصيني يتمنى بيئة دولية مسالمة لكي يتمكن من بناء بلده . وليس الشعب الصيني من بين شعوب العالم التي تود الحرب . ولكن ترغب الدول العظمى في الحرب ، ويقول البعض ان الصين تطلق انذارات كاذبة وهي تنبه الى خطر حرب عالمية ، وهي تريد شن حرب عالمية ، وهذا اتهام خسيس . وعندما نقول اننا لا نخشى الحرب فهذا ليس معناه اننا نحب الحرب والسبب ان الخوف لا يسهم في حل المشكلة . والدول الكبرى عازمة على الدخول في حرب ، فما فائدة الخوف ؟ وكما قال الرئيس ماو :

" اذا ما نظرنا الى الامبريالية والرجعيين ، في الجوهر من وجهة نظر بعيدة

المدى ، ومن وجهة نظر استراتيجية فلا بد ان نراهم على حقيقتهم " نمور من ورق " .  
ان الامبريالية الاشتراكية مطيعة بالاطماع ولكنها تجد تأييداً سياسياً ضئيلاً . واقتصادها غير متناسب ، وهناك تناقض بين الزمرة الحاكمة وبين الجماهير العريضة ، وهناك سخط متزايد بين قوميات الاقليات المضطهدة في الداخل ومجتمعها وهو كيان استعماري غير مستقر للغاية .

وقد نصبت الامبريالية الاشتراكية نفسها ، متبعة العدوان والتوسع في كل كان ، طرفا معارضا للشعوب في كل البلدان ، ومن ثم فان فشلها حتمي . واذا اتحدت جميع شعوب العالم ، فسوف تشكل جيشا قويا ضد السيطرة ، وانها كلما زادت من يقظتها ، وزادت من نضالها ، فسوف يكون ممن الممكن تلافي الحرب ، وفي حالة نشوبها ستجد تلك الشعوب نفسها في موقف موات لازالة الحرب غير العادلة بشن حرب عادلة ضد العدوان ، لاقرار السلم الحقيقي . اننا ككوريين متفائلين ، ولدينا الثقة بأن الحرب ليست هي التي سوف تقضى على الانسانية ، ولكن الانسانية هي التي سوف تقضى على الحرب .

ان التطورات على الصعيد الدولي اثبتت أن نظرية الرئيس ماو بتقسيم العالم الى ثلاثة اجزاء والتي اوضحها في عام ١٩٧٤ تتفق مع الواقع السياسي لعالمنا المعاصر ، وتتمشى مع مصالح شعوب العالم اجمع . وفي عام ١٩٢٦ أكد الرئيس ماو " من هم أعداؤنا ومن هم أصدقاؤنا هذا سؤال له أهمية أولى من أجل الثورة " ، فعلى أساس تطور التناقضات الاساسية المختلفة في العالم ، والتغيرات التي عرفها منذ الستينات ، وعلى أساس تقسيم وتجميع مختلف القوى السياسية التي ظهرت منذ ذلك الوقت ، وكذلك على أساس الوضع السياسي والاقتصادي لمختلف البلدان على المسرح الدولي ، وبعد دراسة كل ذلك ولفترة طويلة ، قام الرئيس ماو بوضع النظرية الخاصة بتقسيم العالم الى ثلاثة أجزاء ، وأن المغزى الكبير لهذه النظرية يكمن في أن هناك سلاحا عقائديا قويا لشعوب العالم يوضح ما هي القوى الثورية الرئيسية ، من هم أهم أعداؤنا ، وما هي قوى الوسط التي يمكن اجتذابها وتوحيدها في الكفاح الدولي اليوم . وذلك يمكن المشعوب في مختلف البلدان من تعبئة كل عواملها الايجابية وتوحيد كل القوى وعزل العدو والمشارك الرئيسي . وفي الوقت الحاضر ، فان دول العالم الثالث تعزز تضامنها وتعاونها وتحاول دول العالم الثاني أن تجمع صفوفها ضد الهيمنة ، وأن الجبهة المتحدة الدولية تعتمد كقوة اساسية على العالم الثالث ضد هيمنة الدول الكبرى وأن هذا يتطور الى حد كبير كل ذلك يثبت صحة نظرية الرئيس ماو تلك ومن المؤكد أنه كلما اتسعت الجبهة الدولية الموحدة ضد السيطرة ، كلما تم عزل الدول الكبرى ، وكلما كان ذلك في صالح النضال التحرري للشعوب والأمم المضطهدة ، وفي صالح نضال الشعوب

في كل مكان ، خاصة شعوب العالم الثالث من أجل الحفاظ على استقلالها الوطني ، والدفاع عن سيادة الدول ، وتنمية الاقتصاد القومي . ان كل الانتصارات التي احرزتها الشعوب في نضالها الثوري ، تسهم تماما في اضعاف قوة الدول العظمى ، ومواجهة تطلعاتها العدوانية ، والتوسعية ، واعاقبة خططها ، وترتيباتها من أجل الحرب ، ومواجهة شن حرب عالمية جديدة .

ان نظرية الرئيس ماو بشأن تقسيم العالم الى ثلاثة أجزاء ، تتعارض مع ادعاءات الدول العظمى بالنسبة للعلاقات الدولية . ان دولة عظمى تنادى اليوم بأنه ليس هناك الا عالم واحد ، وهو عالم التكافل ، وفي الواقع فان مختلف اجزاء العالم مرتبطة ارتباطا متبادلا ، ومتعارضة فيما بينها . وتدعى هذه الدولة العظمى أنه ليس هناك الا عالم واحد ، وهو عالم التكافل ، وهذا ليس له علاقة بما تطالب به مختلف الدول المتوسطة والصغيرة في أن تنمي فيما بين الدول تعاونا يقوم على قدم المساواة . انها تحاول من هنا أن تتغلب على التناقضات القائمة بالفعل بين المستغلين والمستغلين ، والمضطهدين والمضطهدين ، المعتدين وضحايا العدوان ، وأن تبقى على النظام العالمي القديم ، وأن تفرض على الدول الاخرى حالة تبعية تجاه هذه الدولة العظمى . أما الدولة العظمى الاخرى محتكرة وجود المعسكر الاشتراكي ، وأن المعسكر الامبريالي منقسم تماما ، وما تزال تؤكد أنه يوجد في العصر الحالي معسكران ، وتحاول بهذا الادعاء أن تقضى على التناقضات التي بينها وبين شعوب في العالم الثالث ، وهي تواصل رفع شعار المعسكر الاشتراكي ، وتحاول اخفاها وجهها الحقيقي ، وجه الامبريالية الاشتراكية ، وأن تطبق داخل جمعياتها نظرية السيادة المحدودة ، ونظرة الدكتاتورية الدولية ، وأن تبقى النظام الاستعماري الجديد ، وأن تخدع الشعوب ، وأن تمارس سياستها العدوانية ، والتوسعية على المستوى العالمي . هاتان النظريتان المختلفتان اللتان قامت الدولتان العظميان بتأكيدهما لهما نقطة مشتركة ، فكل منهما تود - بالنسبة لشعوب العالم - ألا تقيم تمييزا بين اعدائها واصدقائها ، وأنفسها بحيث تتمكن من تعزيز مواقفها في المنافسة التي تهدف الى السيطرة العالمية ، والقضاء على نضال شعوب العالم ضد الهيمنة .

ان المفهوم الاستراتيجي للرئيس ماو حول تقسيم العالم الى ثلاثة أجزاء ، قد كشف

الاكاذيب التي تنشرها الدولتان العظميان ، ويشير بوضوح الى الاتجاه الذي يجب أن نسير فيه في النضال على المستوى الدولي ، وهذا المفهوم للرئيس ماو قد اثبت حيويته .

ان الخط والسياسات الثورية في الشؤون الخارجية ، والتي وضعها القائد والمعلم العظيم للشعب الصيني الرئيس ماوتسي تونغ والتي نفذها بطريقة خلاقة الرئيس المرحوم شواين لاي ستظل الخطوط التوجيهية في جهود الصين في الميدان الخارجي . وفي المؤتمر الوطني الحادي عشر للحزب الشيوعي في الصين ، أعلن الرئيس هواكيور فنج انهم سيرفعون عاليا لواء الرئيس ماو ، ويلتزمون بعالمية البلوريتاريا ، وسوف ندعم وحدتنا مع البلدان الاشتراكية ، والبلوريتاريا والشعوب المقهورة والامم في كل أنحاء العالم . كما ستدعم وحدتنا مع بلدان العالم الثالث الاخرى ، ونتحالف مع كل البلاد التي تتعرض للعدوان والتدخل أو تهديدات السيطرة والهيمنة من الدول العظمى ، حتى نكون أعرض جبهة موحدة ممكنة ضد سيطرة الدولتين العظميين ، الاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة الامريكية ، سوف نقيم ونبني العلاقات مع البلدان الاخرى على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي ، وسوف ندعم وحدتنا مع كل الاحزاب الحقيقية الماركسية اللينينية ، ومنظماتها ، ونواصل حتى النهاية الكفاح ضد الردة الحديثة من الرجعيين السوفيات وزمرتهم .

ونحن نعتقد دائما أن جميع البلدان كبيرها وصغيرها يجب أن تكون متساوية . وأن شؤون كل بلد يجب أن يتصرف فيه بواسطة شعبه ، ويجب أن تدار شؤون كل اقليم من جانب بلدانه ، ويجب أن تدار شؤون العالم بطريقة مشتركة من جانب كل بلدان العالم .

والصين كبلد اشتراكي ، أن الصين وسائر بلدان العالم الثالث تشترك معا في تجارب وخبرات مشتركة ، وعليها مهام قتالية مشتركة ، وتنتمي الصين الى العالم الثالث ونحن نقف بعزم مع البلدان النامية ، والشعوب النامية في آسيا وافريقيا ، وامريكا اللاتينية وسائر الاقاليم ، ونؤيدها في كفاحها من أجل القضاء على الامبريالية والاستعمار والسيطرة ، وكسب ضمانات لاستقلالها الوطني ، والدفاع عن سيادة الدولة وتطوير اقتصادها القومي . ان حركة عدم الانحياز هي قوة هامة وقد تطورت بطريقة مطردة وأصبحت أكثر قوة ، وتلعب مع بلدان العالم الثالث دورا متزايد الاهمية في الشؤون الدولية ، واننا نؤيد بشدة البلدان غير المنحازة في انتاجها لسياسة عدم الانحياز والاستقلال والسلم والحياد ، وتؤيدها في ممارسة كل انواع العدوان والتدخل الاجنبي .

ونؤيد بشدة الشعب الكورى في كفاحه العادل من أجل توحيد بلده بطريقة مستقلة وسلمية . ويجب حل قيادة الأمم المتحدة هناك ، كما يجب سحب القوات المسلحة الامريكىة ومعداتها فوراً وأكملها من كوريا الجنوبية . كذلك فانه يجب وقف كل استفزازات زمرة باك جنج هسي في كوريا الجنوبية التي تثير التوترات . ويجب ان تحل قضية كوريا بواسطة الشعب الكورى نفسه بمعزل عن اى تدخل خارجي . ان أى عمل لتعطيل وتعويق توحيد كوريا بهدف استمرار تقسيمها وخلق " دولتين كوريتين " يتعارض مع آمال كل شعب كوريا ولن يسكت عليه . ويجب بقوة وشدة ان ينفذ القرار الخاص بالدفاع عن اعادة توحيد كوريا واستقلالها بطريقة سلمية ، والذي وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الثلاثين .

اننا نؤيد بشدة الشعب العربي والفلسطيني في كفاحه العادل من أجل اعادة أراضيهم واستعادة حقوقه الوطنية . ونحن نعارض بشدة الخصومة والتنافس على السيطرة بين الدول العظمى في الشرق الاوسط ، ونعترض على سياسة اسرائيل التوسعية . ويجب ان تدان بشدة الاجراءات الاستفزازية من جانب حكومة اسرائيل الحالية في اقامة مستوطنات على الضفة الغربية لنهر الاردن ، بغية استمرار احتلالها للأراضي العربية . ونحن نؤكد من جديد أنه ليست لدينا أية معاملات من أى نوع من الصهاينة الاسرائيليين .

ونحن نؤيد بشدة ، شعوب زيمبابوى وناميبيا وآزانيا في كفاحها العادل ضد العنصرية البيضاء ، ومن اجل الاستقلال والتحرر الوطني . ونؤكد من جديد انه ليست لنا اطلاقاً أية معاملات مع نظم الحكم في جنوب افريقيا او النظام العنصرى في روديسيا .

ونحن نؤيد بشدة بلدان امريكا اللاتينية في كفاحها من اجل دعم وحدتها وتعاونها للقضاء على هيمنة القوى العظمى . ونؤيد بشدة شعب بنما في كفاحه البطولي والعادل من أجل استعادة قناة بنما .

ونؤيد بشدة بلدان العالم الثالث في كفاحها ضد الامبريالية والامبريالية الاشتراكية واستغلالها ، ومن أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ومن أجل الدفاع عن حقوقها الاقتصادية الوطنية ومصالحها . ويجب تنفيذ المبادئ السلمية في "الاعلان الخاص باقامة نظام اقتصادى دولي جديد " و "برنامج العمل " الذى اقرته الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ونحن نؤيد سلسلة الاقتراحات المعقولة المقدمة من البلدان النامية ، مثل وضع برنامج قوى متكامل للسلع الاساسية والصندوق المشترك الخاص بها ، والمطالبة بخفض أعباء الديون وما الى ذلك .  
ونحن نؤيد بلدان العالم الثاني وشعوبها في كفاحها لمعارضة سيطرة الدول العظمى والارهاب والمضاربة ومن أجل الدفاع عن أمنها واستقلالها الوطني . ونؤيد جهودها لتحسين العلاقات مع بلدان العالم الثالث على أساس المساواة . ونحن نقدر جهود بلدان غرب أوروبا من أجل الوحدة وضد الهيمنة والسيطرة . ونؤيد بشدة شعب اليابان في كفاحه لاستعادة الجزر الأربع في الشمال .

ونحن نؤيد نزع السلاح الحقيقي ، وضد نزع السلاح المزيف . وقد وقفنا دائما على جانب الحظر الكامل وتحطيم كل الأسلحة النووية . وكخطوة أولى ، يجب على كل البلدان النووية وصفة خاصة الدولتين الاعظم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية قبل كل شيء ان تتعهدا بتنفيذ الالتزام بأنهما لن تكونا اول من يستخدم الأسلحة النووية في أى وقت وفي أية ظروف ، وبأنهما لن تستخدم الأسلحة النووية بصفة خاصة ضد البلدان التي لا تمتلك تلك الأسلحة أو في مناطق خالية منها ، وأنه يجب عليهما ان تحللا كل قواعدهما العسكرية في كل البلدان الأخرى ، وأن تسحبا الى الخارج كل أسلحتهما النووية وقواتهما المسلحة تسليحا نوويا . ونحن نؤيد مطالب البلدان والشعوب في منطقة المحيط الهادى والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وجنوب شرقي آسيا وجنوب آسيا وامريكا اللاتينية ، من أجل انشاء مناطق سلام ومناطق أمن ومناطق خالية من الأسلحة النووية . ونحن نعارض بشدة سياسات الدول العظمى في الابتزاز والاحتكار النووى والتلاعب بنزع السلاح .

ان بيان شانغهاى لعام ١٩٧٢ هو أساس العلاقات بين الصين وبين الولايات المتحدة الامريكية في الوقت الحالي . ووفقا لروح البيان ، اذا عادت العلاقات الطبيعية بين البلدين ، فعلى الولايات المتحدة الامريكية ان تقطع علاقاتها الدبلوماسية بزمرة تشيانغ ، وان تسحب كل قواتها ومنشآتها العسكرية من تايوان ومن مضيق تايوان ، وان تلغي ما يسمى " معاهدة الدفاع المشترك " مع زمرة تشيانغ ، لأن تايوان من أراضي الصين ، والشعب الصيني عازم على تحريرها ، وتحقيق وحدة بلاده . أما متى وكيف يحرر تايوان فهذا من شؤون الصين الداخلية ، وهو امر لا يحتمل اى تدخل اجنبي . وهذا هو الموقف الذى لا يتغير للحكومة الصينية .

ان خصومتنا مع الزمرة السوفياتية الحاكمة حول المبادئ سوف تستمر وقتا طويلا . ونحن  
 مشابرون في كفاحنا يدا بيد وعينا بعين ضد السيطرة والمهيمنة . وكان في اعتبارنا دائما ان تكون  
 بين الصين والاتحاد السوفياتي علاقات عادية على أساس مبادئ التعايش السلمي الخمس . وأنها  
 للزمرة الحاكمة في الاتحاد السوفياتي وحدها التي عطلت على سوء العلاقة بين الصين والاتحاد  
 السوفياتي . ويجب على قادة الاتحاد السوفياتي اذا أرادوا حقا تحسين العلاقة بين البلدين  
 ان يبرهنوا على ذلك بالأفعال .

وسوف نضع في اذهاننا دائما تعاليم الرئيس ماو " احفروا الخنادق العميقة وخزنوا القمح  
 في كل مكان ولا تسعوا اطلاقا الى السيطرة ، وكونوا على استعداد دائما لسحق أى عدو ويجرؤ على  
 الاعتداء على الصين . فسياستنا دائما هي : لن نعتدى مالم يعتدى علينا ، واذا اعتدى علينا ،  
 فسند الاعتداء بالتأكيد " .

وسنضع في اذهاننا باستمرار تعاليم الرئيس ماو من أنه في جهودنا الخارجية " يجب ان  
 نتخلص من النظرة القومية الضيقة تماما وكلية " . اننا لا نسعى الى السيطرة اطلاقا ، أو الى أن  
 نصبح دولة عظمى . وسوف نقف دائما الى جانب الشعوب والأمم المقهورة في كل أنحاء العالم .  
 ونياية عن الحكومة الصينية ، فان نائب رئيس الوزراء تنغ هسياو بنغ ، قد أعلن من فوق هذه المنصة  
 في نيسان /ابريل ١٩٧٤ أنه اذا ما غيرت الصين يوما ما لونها السياسي وتحولت الى قوة عظمى ، واذا  
 تعين عليها ان تلعب دور الطاغية في العالم وتقضي على الآخرين بعد وانها وضغطها واستغلالها ،  
 فعلى شعوب العالم ان تعتبرها امبريالية اشتراكية ، وعليها ان تعارضها وتعريها وان تعمل مع  
 الشعب الصيني على الاطاحة بها . ونحن هنا ، وفد الصين ، نود أن نؤكد من جديد هذا  
 الموقف .

ان العالم يتقدم في جو مضطرب ، والشعوب تصحو على طريق الكفاح . نحن الآن في  
 فترة تاريخية جديدة ، فترة تتسم بالكفاح ضد هيمنة الدول العظمى . وسيكون الكفاح صعبا  
 والطريق شاقا ، ولكن المستقبل مشرق . " ان الشعب ، والشعب وحده ، هو القوة المحركة في صنع  
 تاريخ العالم " . وقد مرت شعوب العالم بعواصف من الكفاح ، واكتسبت خبرة ، ودعمت وحدتها  
 وازدادت قوة . وليس الأمر دولة عظمى او أمر دولتين أعظم ، ولكن شعوب العالم هي التي تقرر  
 مصير البشرية . والنصر لا محالة لشعوب العالم .

السيد دي لا بيونتي رادبيل (بيرو) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ، بصفتي وزيرا لخارجية الحكومة الثورية في بيرو ، يسرني كثيرا أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة . وان هذا المركز المتميز ليرفع المهمة النبيلة التي تتولونها بوصفكم ممثلا ليوغوسلافيا ، احدى دول عدم الانحياز ، وصديقة بيرو ، ويضمن لنا أن أعمالنا سوف تدار تحت قيادة محايدة غير منحازة وعلى مستوى المسؤوليات الدولية التي يفرضها علينا واقع الوقت الحاضر . ان التقدم المؤكد الذي أحرزته منظماتنا العالمية بمعاونة أمينها العام كورت فالدهايم ، لدليل على أن المجتمع الدولي بالرغم من الصعوبات التي لا يمكن انكارها ليس بعيدا عن التوصل الى اتفاق عام بين الدول يسمح بتطبيق مبادئ الميثاق بصورة كاملة في المستقبل القريب . ولهذا السبب يسرني غاية السرور أن أرحب بحكومتني فييت نام وجيبوتي واللتين انضمتا حاليا الى الأمم المتحدة ، واللتين سوف تسهم جهودهما في دعم السلام .

وفي هذه المناسبة التي تتيحها لي الجمعية العامة ، فقد بذلت ما في وسعي لكي أختصر في كلمتي قدر الامكان آخذا في الحسبان أهمية أن أعبر لكم عن مخاوف ومصالح وموقف حكومتني فيما يتعلق بمشاكل الساعة ، ولكنني في نفس الوقت أفهم أنه من المهم ومن الملح أن أعرض عليكم في اطار هذه المناقشة المسائل التي تستحق في رأبي أولوية واهتماما خاصا .

بهذه الفكرة الواضحة ، قمت بتوزيع النص الكامل لكلمتي حيث عرضت فيه الموضوعات ، ذات الأهمية ، وانني آمل انه سوف يتم تحليل هذا النص بالجدية التي يتمتع بها العمل الدائم لوزراء الخارجية .

ومن الطبيعي انه في اطار المشاكل الدولية المعقدة ، فان بلادى تؤكد على بعض النقاط التي تعيننا بصورة مباشرة في عملنا على المستوى الدولي ، بتقديم صورة مفصلة لما نشعر به من قلق على المستوى الاقليمي ، وفي الوقت ذاته أود أن أشرح لكم الوضع في بيرو في الوقت الحاضر . ومع ذلك لا يجب الاعتقاد بأننا أغفلنا المشاكل ذات الأهمية العالمية ، لأنها تثير لدينا نفس القلق .

وفي المقام الأول أعتقد انه من الضروري أن أتحدث بصورة موضوعية عن النتائج الضئيلة التي توصل اليها الحوار بين الشمال والجنوب ، ذلك أن مؤتمر باريس لم يتمكن من التوصل الى



حل شامل لعالم مازال منقسما رغم التكافل الذى يتميز به . ومن الحتمي انه بتقييم نتائج هذا المؤتمر، الذى اشتركت فيه بيرو وقد مت له أفضل مساهمة ، نجد أن نتائجه النهائية التي ظهرت كانت سلبية للغاية . والواقع أن مسؤولية ذلك تقع على الدول الصناعية المتقدمة التي تجاهلت اقتراحاتنا الجوهرية دون أن تقترح صيغا هيكلية بديلة . كما أن الاقتراحات الأولية التي قدمت بشأن المساعدات المالية كانت ضئيلة ، ولا تتماشى مع كونها عاملا هاما في تقدم المفاوضات التي تمتد حقا الى مستوى آخر .

ومن ناحية أخرى ، فان أمامنا فرصة يجب علينا انتهازها ، وهي التنسيق بين الشمال والجنوب جنبا الى جنب مع بذلك الجهود المستمرة في اطار المناقشات الاقتصادية في المستويات الملائمة وفي المحافل التي يتم اتخاذ القرارات فيها ، وذلك بتطبيق برنامج شامل لنزع السلاح تحت الاشراف الدولي . وهذا أمر ضرورى اذا شئنا أن نتحرر من هذا العبء الذى ينوء به الاقتصاد الدولي والذى يشكله سباق التسلح ، وبالتالي يمكن تحرير موارد جديدة يمكن أن تستخدم في اطار التعاون الاقتصادي الدولي .

وبالنسبة لقانون البحار ، فاني أود أن أذكر أنه في الوقت الذى يوشك فيه مؤتمر الأمم المتحدة في هذا المجال على الاقتراب من نهايته ، تظهر مخاوف قد تعرض هذا المؤتمر للفشل . ومن ناحية أخرى ، فانه تبذل محاولات لتغيير ولاية الدول الساحلية على المناطق البحرية المتاخمة لسواحلها ، والتي تعاني من الطبيعة القانونية للعمل في هذا الميدان . ومن ناحية أخرى ، فانه توجد صعوبات بشأن المفاوضات المتعلقة بقاع البحار ، تهدد بالانفجار من الناحية السياسية ، ذلك أن تلك المفاوضات معقدة من الناحية المنهجية وتعوقها التهديدات باتخاذ اجراءات فردية مما يهدد ما يعتبر ميراثا مشتركا للبشرية .

ومن وجهة نظرنا فانه يجب أن نأخذ في الاعتبار الأهداف التي تجمعا وتوحد صفوفنا ، تلك الأهداف التي قررنا نحن الدول النامية غير المنحازة أن نتقدم بها على أنها مسؤوليات حتمية فورية . واننا نشعر بالقلق ان نرى انه بدلا من التوصل الى تهيئة مناخ ملائم فيما يتعلق بالانطلاق الأكثر حساسية في الأمن الدولي ، فاننا نلاحظ على العكس من ذلك انه ليس هناك ما يدعو الى كثير من التفاؤل بالنسبة لقضايا جنوب افريقيا ، وقبرص ، والشرق الأوسط . لقد اتخذت بلادى موقفا

واضحاً بالنسبة لهذه المشاكل ، ولا زلنا نؤمن بأن المفاوضات يجب أن تركز لحقوق ومصالح الشعوب المضطهدة ، ويجب أن نأخذ في الاعتبار التوصل الى تغييرات حقيقية في كل موقف من مواقف النزاع ، تلك التغييرات التي تسمح ليس فقط بالتغلب على المخاطر للمحافظة على السلم ولكن تسمح أيضاً بايجاد حلول عادلة ومستقرة ، وهي الشروط الحتمية للحلول الدائمة .

ان الأهداف الثابتة لسياسة بيرو الخارجية ، قد دفعت بحكومتى الى اتخاذ اجراء أكثر فاعلية من أجل تعزيز الروابط العميقة التي تجمعنا بالدول الشقيقة في امريكا اللاتينية . وقد أكدنا على مستوى رؤساء الدول تأييدنا الكامل والمستمر لقضية بنما العادلة في مطالبها لحقوقها الوطنية في منطقة القناة . كذلك فقد أعدنا تأكيد التزامنا السياسي بدعم تكامل مجموعة الأنديز . وفي نفس الوقت واصلنا على أعلى مستوى ، بهذه الروح الأخوية ، دراسة المسائل التي هي جزء من الروابط البناءة مع الدول المجاورة ، رغبة منا في تقوية هذه العلاقات وقيامها على أسس دائمة من السلم والتضامن .

ان اهتمام بيرو بتشجيع وتعزيز التماسك الاقليمي ، يهدف الى الاطمئنان الى أن يزداد تمثيل امريكا اللاتينية في المفاوضات المقبلة التي ستجرى بهدف وضع أسس أكثر عدالة ودقة لاقامة نظام اقتصادى ديمقراطى جديد بين الدول ، يمكن أن يضمن حقوق الانسان وممارسته الحقيقية لها .

ان الفكرة التي نادى بها رؤساء دول مجموعة الأنديز في اجتماعهم في واشنطن ، من عقد مؤتمر عالمي بشأن التضخم ، تثبت بصورة واضحة اهتمام بلادى المستمر بالمشاكل الأكثر إلحاحاً التي تواجه المجتمع الدولي .

ولقد أبدت بيرو اهتمامها المستمر بالتكامل ، لأنها تؤمن بأنه من الصواب والضرورى خلق روابط الوحدة في القارة واقامة أشكال مؤسسية مناسبة كخطوة اضافية نحو استئصال المنازعات التي ما تزال توجد في جنوب القارة .

ان هذا الجهد من أجل تحقيق الوحدة ، خاصة في اطار مجموعة بلاد الأنديز ، قد حظى بتأييد يضمن نجاحه المقبل في اجتماع الرؤساء في واشنطن .

وبنفس روح التفاهم هذه التي تترجم بوضوح استعدادنا الصادق من أجل السلام ، فان الاجتماع الذي عقد أخيرا في واشنطن بين رئيسي بيرو والاكوادور هو بالنسبة لنا مصدر ارتياح فخلال هذا الاجتماع الودي حلل الرئيسان جميع المسائل الأكثر دقة والأكثر أهمية دون استبعاد المسائل الخاصة بالعلاقات بين البلدين . ان هذه المسائل يجب أن تحل من خلال حوار أخوي واتصال مباشر بين بيرو واكوادور .

وبهذه الروح أود أن أشير الى التأييد الذي قدمته بيرو مرارا للتطلعات البحرية لبوليفيا ، فقد وافقت بيرو على الطلب الذي قدم اليها ، وتقدمت باقتراح يضمن وصول بوليفيا الى البحر ، ويشتمل في الوقت ذاته على العناصر التكميلية التي في رأينا يمكن أن تنشيء ظروفًا ملائمة للسلام والتعاون والتنمية في المنطقة ، والتي يجب أن يتم فيها وصول بوليفيا الى البحر . وبيرو لا تدعي بأن اقتراحها يعتبر صيغة نهائية ولكنه مجرد أساس قابل للتفاوض يجب في رأى بلادى أن تستوحي منه ارادة حكيمة للتوصل الى حل كامل للمشكلة .

وفي اطار هذه الجمعية أعلن وزير خارجية بوليفيا أنه لا بد من موافقة بيرو لا مكان ايجاد حل . ونحن نؤمن بتفهم كامل ، أنه لكي تفكر بيرو في منح موافقتها لا بد من أن يكون هناك أساس للاتفاق بين بوليفيا وشيلي وهو ما لم يتم التوصل اليه حتى الآن . وبعد أن يتم ذلك ، فان الاتصالات سوف تتم بين شيلي وبيرو في هذا الشأن للتوصل الى اتفاق بين الطرفين كما هو منصوص عليه في البروتوكول التكميلي لعام ١٩٢٩ .

ان التاريخ لا يستبعد أنه يمكن للبلدان الحرة أن تقيم مناقشات بناءة لتيسير حل المشاكل ولكن مع الأخذ في الاعتبار مصالح الأطراف المعنية .

والدليل على ذلك هو أن وزير خارجية كل من بوليفيا وشيلي وأنا عقدنا مباحثات اليوم بقصد تنفيذ المهمة الموكولة الينا من رؤساء جمهورياتنا في الثامن من هذا الشهر في واشنطن والتي سوف تسمح باستمرار الحوار ليس فقط عن طريق وزراء الخارجية ولكن أيضا عن طريق الممثلين الخاصين الذي سوف يبقى بطريقة بناءة وديناميكية على استمراره ، وسوف يسهل هذا عقد اجتماعات أخرى لوزراء الخارجية . وسيوزع بيان عن هذا الاجتماع الهام على الجمعية غدا .

وأود أن أتحدث الآن عن قيام الحكومة النووية بالاسراع في انفتاحها السياسي الذى سوف يبلغ مداه باقامة ديمقراطية كاملة في بيرو . وفي العام المقبل فانه بفضل جمعية تأسيسية سوف يصدر دستور جديد مع نقل السلطة عام ١٩٨٠ . وذلك باقامة حياة سياسية ديمقراطية حقيقية وضمـان القواعد التي سوف تطبق الاصلاحات في بلادى .

وأود أن أقول لكم انه في الوقت الحاضر فان الحكومة الثورية قد اتخذت بالفعل كافة الاجراءات الضرورية في اطار انفتاحها السياسي لاقامة ديمقراطية حقيقية في بيرو . ان كافة هذه الاجراءات التي تنس منذ الآن على مشاركة للاطراف ، على أساس شعبي ، في الحوار الوطني تدل على أن تجربة بيرو لها مضمون سياسي يؤكد الحقوق السياسية والاجتماعية بحرية سياسية كاملة . وان تحقيق هذه الارادة يعيد ويؤكد المقاصد الانسانية لحكومة بلادى ، لأنه كما قال رئيس بلادى الجنرال فرانسيسكو موراليس برميديز :

” ان لم يكن النضال من أجل الأغلبية وتخفيض عدد المستغلين ، وزيادة المشاركة وتوزيع الثروات والسلطة ، أو بعبارة واحدة ، ان لم يكن من أجل انشاء مجتمع أكثر انسانية وعدالة ، فان السياسة والديمقراطية ليس لهما أى معنى ، وهما مجرد نضال لارضاء الطموح الشخصي ” .

وفي نفس الوقت فان القطاع الاقتصادى في بلادى يتعرض لآثار متضاربة ذات طابع مالى يعوق ويضر بالتقدم العقلي لعملية تنميتها التي هي في أوجها . وفي الوقت الحالى فان نتائج النفقات العامة التي تنفقها الدولة لضمان مسؤوليتها الرئيسية في عملية التنمية ترجع أساسا الى الآثار السلبية للمهيكال الظالم للاقتصاد العالمى الذى تتزايد خطورته بسبب أزمة الانكماش والتضخم ومن الواضح انه في هذا الجو السلبي هناك عنصر حاسم وهو الانخفاض المفاجيء والعميق لأسعار موادنا الأولية ولسلعنا التصديرية ، وهذا الاتجاه هو الذى يزيد من اختلال موازين مدفوعاتنا . وفي مواجهة هذا الموقف قررت الحكومة أن تخفف الى حد كبير النفقات العامة وأن تشجع المستثمرين ، وكذلك البحث عن أسعار جديدة على المستوى الداخلى دون أن يضر ذلك بالضروريات الأساسية المتعلقة بأغلبية الشعب . ولتحسين مصير هؤلاء فقد قامت الحكومة الثورية

بتغييرات واصلاحات معروفة . وفي الوقت نفسه اتخذت حكومتي قرارا بأن تقوم بالتزاماتها في مجال الدين الخارجي كما فعلت دائما من الناحية العملية ، ونأمل أن يحدث ذلك بتأييد من قبل المجتمع المالي .

بهذا الوصف المختصر للوضع في بيرو لم أشأ أن أكرر ما هو معتاد ، ولكنني شئت أن أؤكد كم ترتبط أهدافنا الداخلية وموقفنا على المستوى الدولي . وهذا يعود الى اتخاذ موقف يقوم على أساس مسلمات أساسية ، أي تمسكنا بمبادئ التشاور والحوار على المستوى الداخلي ، والتفاوض والتفاهم والتعاون على المستوى الدولي ، ذلك لأنه على المستويين ، فان بيرو تؤمن بضرورة اعادة النظر في الهياكل الظالمة واقامة هياكل جديدة بقصد وضع القواعد الداخلية والدولية التي تستجيب للتطلعات الأساسية للانسان\* .

---

\* تولى الرئاسة السيد آيالا لاسونائب الرئيس من اكوادور .

السيد روفيرا (اوروغواي) (الكلمة بالاسبانية) : سيدى الرئيس ، بودى ان اهنؤكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحالية. ان تعيينكم ليس اعترافا واشادة بكم شخصيا فحسب ، ولكنه يشرف بلدكم ايضا ، يوغوسلافيا ، التي ترتبط بها اوروغواي بعلاقات ودية منذ سنوات عديدة .

كذلك فانني اود - باسم وفدى - ان اشيد بما انجزه السيد كورت فالدهايم الأمين العام للامم المتحدة واشيد بهذه المناسبة باهتمامه الدائم بالمشاكل السياسية والاقتصادية للبلدان النامية .

منذ اثنين وثلاثين عاما عزمنا - نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلىنا على انفسنا :

" ان ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب . . .

" ونؤكّد من جديد ايماننا بالحقوق الاساسية للانسان . . . وبما للرجال والنساء

والامم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية

" وان نبين الاحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة

عن المعاهدات

" وان ندفع بالرقى الاجتماعى قدما ، وان نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية

افسح . . .

" وان نأخذ انفسنا بالتسامح ، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار . . .

ومنذ ذلك العهد لم تفتأ هذه المطامح السامية تمثل غاية مساعينا ومعقد امال شعوبنا ، وباستعراض ماتم تحقيقه حتى اليوم نجد اننا حققنا الكثير من الناحية الايجابية ، ولكن ما بقي من الناحية السلبية ينبغى ان يلفت انظارنا الى ما يزال يتطلب منا انجازا .

ورغم مضي الزمن والعمل الذى تم انجازه فان العالم يعيش في الوقت الحالى وسط ازمة

معنوية ومادية حيث يعاني ليس فقط من الناحية الروحية ولكن ايضا من ناحية اقتصادية . وكما كان الحال منذ اثنين وثلاثين عاما ، فان العيون القلقة للعالم كله تتركز مرة اخرى على نفس تلك الاهداف السامية للرقى الوطني والدولي ، وعلى النتائج العملية الناجمة عن مداولاتنا واعمالنا لانه ليست هناك حقيقة او حلم يمكنهم ان يستفيدوا منه .

وكما حدث في مناسبات اخرى ، فستتيح لنا الدورة الحالية فرصة تقييم الحقائق السياسية التي ينبغي على رؤساء الوفود ان يواجهوها وهذا يوضح بجلاء ان محفل الامم المتحدة مايزال معترفاً به عالمياً على انه يمثل الامل الاسمي لحل المنازعات والخلافات ، وللتشجيع على ايجاد علاقات اوطد واكثر ايجابية بين الأمم ، وللسماح بتعاون دولي متبادل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . كان هذا امل من سبقونا عندما وقعوا ميثاق سان فرانسيسكو التاريخي .

ولنبق متشبهين بهذا الامل خائضين هذا الكفاح ، لان ماتم من اعمال حتى اليوم قد خيب آمالنا . ولنكرس كل جهودنا لانجاز مايزال يتطلب انجازا . وبالتأكيد هذه مسؤوليتنا الاولى الجسيمة في الوقت الحاضر ولا يصح ان تهمل او تعلق . واننا لنقبل على هذه الدورة الجديدة مقتنعين بأن مشاكل ماتزال قائمة تعرض للخطر عمل منظمنا الشاق ، ومساعدتها للتوصل الى سلم وعدالة في المجتمع الدولي ، وبأن تسوية هذه المشاكل لا بد من التوصل اليها اذا اردنا تحقيق اهداف المنظمة . وأود ان استعرض باختصار اهم هذه المشاكل التي لن تسوى الا بمشاركة الجميع في عمل جماعي مشترك .

والى ان يتحقق اقتصاد سليم عادل لن يعرف العالم استقرارا ولا سلماً دائمين . ولهذا كان من المشجع ان نعلم من تصريحات رؤساء اهم الدول النامية اثناء اجتماعهم في لندن في أيار/مايو الماضي ان الاقتصاد العالمي لن يبلغ ازدياداً مضطرباً الا بمشاركة الدول المتخلفة صناعياً . لان الرفاهية العالمية جزء لا يتجزأ . وحتى التحليل السطحي يبرز ان التقدم الذي احرز في العام الماضي ليس منسجماً مع الاصلاحات المقترحة الواردة ضمناً في تصريحاتهم .

والواقع ان العلاقات بين الشمال والجنوب ماتزال اهميتها هامشية في نظر الدول المتقدمة اللهم الا فيما يتعلق بتزويد بعضها بالمواد الاولى الهامة مثل البترول . وكما سبق لا وروغواي ان اشارت الى ذلك في الماضي ، فان هناك خلافاً ظاهرة ماتزال قائمة الامر الذي يحول دون بلوغ حلول مرضية .

ومن رأى اوروغواي ان الحوار بين الشمال والجنوب ينبغي الا يهمل مشاكل البلدان النامية ذات الدخل المتواضع التي تبذل جهوداً كبيرة لبلوغ نسبة مرضية في النمو وفي رفع مستوى معيشة

سكانها التي تضررت من جراء التغييرات الحديثة التي طرأت على الاقتصاد العالمي ، والتجارة الدولية المحفوفة بالحواجز التي لا مبرر لوجودها ، ومن النقص الذي لا يفتقر في المساعدات المالية . ان البلدان النامية مثل غيرها - او اكثر - في حاجة الى نظام دولي يسير بصورة لا تقهق يقوم على اساس عادلة لا يضر بنموها الاقتصادي بل يساعد على استغلالها لمواردها المادية والبشرية الخاصة .

لقد بذلت اوروغواي جهودا عظيمة لفتح اقتصادها بقصد تذليل القيود الشديدة القائمة في السوق الداخلية ، وبالتالي فقد خفضت بطريقة ملموسة الحواجز الحمائية التي كانت تقف في وجه الاستيراد ، وفي نفس الوقت حاولت ان تشجع تصدير المواد المصنعة وشبه المصنعة التي تتمتع بطابع المنافسة . وقد لقيت نجاحا مشهودا بالنسبة لبعض هذه المجهودات . ومن سوء الحظ انه قد اصبح من البديهي ان هذه الجهود تلاقي معارضة شديدة في شكل تدابير حمائية متزايدة دائمة لحماية الاسواق العالمية الهامة .

وقد كثر الحديث حول مزايا التجارة الحرة ومثل هذه التصريحات تصبح سخريه حينما يكون بنيان الانتاج والتجارة في قطاع ما يمثل هذه الاهمية للانسانية . واعني به قطاع الزراعة الذي تجد فيه البلدان النامية منافع طبيعية وقرصا لنجاعة قصوى ولكن بلدانا صناعية تشوهد باستمرار وتقيده بممارسات جعلت التجارة الحرة في نهاية الامر موضوع مفاوضات .

واليوم واكثر من اي وقت مضى ، فان مشكلة الغذاء العالمية لا يمكن تسويتها بتشجيع انتاج زراعي مرتفع التكاليف في بعض البلدان المتقدمة النمو احتما\* ورا\* حواجز تعريفية وغير تعريفية ، واعانات ودعم للاسعار ، ذلك لان الحاجة سوف تظهر في وقت لاحق للتخلص من الفوائض الزراعية التي تم تشجيعها باستخدام اسعار الافراق ، وفي بعض الاحيان باتخاذ اجراء\* انفرادي لانها\* مساعدة التنمية . وبدلا من تخفيف مشكلة الغذاء العالمي فان هذه الاجراءات تزيده خطورة بعدم تنظيم الاسواق وبالتدخل في الكفاءة الانتاجية للبلدان النامية في مجال تتمتع فيه تلك البلدان بميزة واضحة نسبية .

وامام التهديد اليومي الذي تجابهه البلدان النامية من جراء الحواجز الحمائية فان الجدل الذي يجري في نطاق الحوار بين الشمال والجنوب لن تكون له قيمة .



ان البلدان النامية تشكو في الوقت الحاضر من انعدام القواعد التي تراعي حالتها والتي تحترمها الدول الصناعية . ويساعد الثقل الاقتصادي للبلدان النامية على حمايتها في مواجهة المخططات الحمائية لنظيراتها من الدول . ان قدرة هذه البلدان على الرد تمثل رادعا فعالا ولكن هذا العامل ليست له فائدة بالنسبة للغالبية الكبيرة من البلدان النامية التي لا تستطيع ان تدافع عن نفسها ، ولكنها مع ذلك تخاطربان تكون ميدانا لتجارب حمائية للبلدان متقدمة النمو .

ان اوروغواي تؤيد التنظيم الدولي للانتاج والتجارة في مجال المواد الخام وفقا لبرنامج متكامل يراعي اهداف التنمية . كما تؤيد انشاء صندوق مشترك يكون اداة اساسية لبلوغ هذه الاهداف .

ان اعادة بناء هذا النظام المالي العالمي ينبغي ان يهدف ايضا الى تشجيع التنمية وخاصة الى ان يتحرر من كل الاعتبارات السياسية التي ينبغي ان تظل بعيدة عن البرامج المالية .

ان احداث الاعوام الاخيرة كانت لها عواقب خطيرة على البلدان النامية التي تضررت من عدم استقرار اسعار الصرف والتخلي عمليا عن خفض اسعار العملات بشكل تنافسي دون الحصول على مزايا مقابل ذلك من وجود السيولة الدولية .

ان انشاء الاحتياطات الدولية ينبغي ان يتمشى مع مستلزمات النمو في التضخم الحقيقي والمحتمل للانتاج وللتجارة العالمية ، وقبل كل شيء ينبغي ان يخدم الهدف الرئيسي الا وهو تشجيع التنمية .

وفي هذه المرحلة لابد من الاشارة الى ان أحد عيوب الحوار بين الشمال والجنوب يرجع الى افتقار عدم التعاون الذى ابدته مجموعة من البلدان في هذا المجال الخاص .

ان مشكلة التنمية لاتهم العالم الغربي فحسب ، وينبغي رفض محاولات جعله يظهر في هذا الشكل . ان الهيكل الاقتصادى للبلدان الاشتراكية لا يمثل عقبة حقيقية امام اشتراكها في الجهود المبذولة لمساعدة التنمية ، كما لا يمكن لأى احتكار تجارى رسمي ان يعرقل هذه الجهود .

ان المجتمع الدولى لايسعه ان يقبل ، وهو مكتوف اليدين ، أن تتمسك مجموعة من الأمم بممارسات تجارية في معاملاتها مع البلدان النامية ، بينما تبرر الاستنكار الشديد لهذه الممارسات عندما تطبقها على البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقى .

ان البلدان الاشتراكية الصناعية في حدود ممارساتها التجارية الحالية تفرض على البلدان النامية أن تعطىها المواد الخام دون ان تبيعها منتجات ذات قيمة أعلى مما يعرقل نمو البلدان الأقل تقدما في الميدان الصناعى ، كما يعوق زيادة ارتفاع مستوى معيشة سكانها .

ومما لاشك فيه انه لابد من اتخاذ تدابير شديدة بالنسبة لمسائل مثل عبء ديون البلدان النامية ، والحفاظ على قوتها الشرائية طبقا لدخلها من التصدير . وكذلك الأمر بالنسبة للتجارة والتصنيع والزراعة والأغذية ، ونقل التكنولوجيا ، واعادة تشكيل أسواق المواد الخام ، والمفاوضة بشأن البرنامج المتكامل ، والصندوق المشترك ، ومعونة التنمية ، ومكافحة التضخم .

ان المسائل الاقتصادية التي استعرضتها تتطلب جهودا مستمرة من اجل كفاءة النظام الاقتصادى الحالى للأمم المتحدة بصفتها المحفل الأساسى لمفاوضات الحوار بين الشمال والجنوب .

ان الارهاب العالمى مايزال يمثل تهديدا خطيرا ، فمنذ شهور قليلة شاركت أوروغواي في اجتماع اللجنة المخصصة للارهاب الدولى ، وتأسف أن تقو هنا انه لم تكن هناك أية ارادة سياسية مشتركة اجابهة هذه الآفة العصرية التي منيت بها البشرية .

واننى كممثل لباد طالما عانى من العنف الارهابى وشهد القيم التقليدية في مجتمع متفتح متضامن ديموقراطى يهددها مثل هذا العنف ، فاننى اعتقد ان منظمنا ينبغي انها ان تدين بصورة جريئة هذا الشكل من العدوان الذى توحى به البغضاء وان يشجع احترام القانون والنظام في العالم .

فإذا لم تكن الام كلها متضامنة لاحترام هذه المبادئ فان التفكك والفوضى سوف تنخر المجتمع بعواقبها الوخيمة وتمس بسمعة الام المتحدة تلك السمعة التي طالما تضررت من تردد بعض اعضائها ، بل من التأييد السافر والخفي الذي يقدمه البعض الآخر للذين يقتربون مثل هذه الاعمال الارهابية .

وحتى القضية النبيلة ، وهي قضية تحرير الشعوب تتدنس ، عندما يتم فيها اللجوء الى بعض أشكال العنف التي تصيب أول ماتصيب الأبرياء ، وتشمل انتهاكا سافرا لحقوق الانسان ولأغراض أشرت اليها سالفا وتسعى منظمنا لتحقيقها .

ان أوروغواي كانت دائما مؤيدة لحقوق الانسان . ومنذ نشأة الأمم المتحدة سمينا للبحث عن أنجع الطرق لتنفيذ احكام الميثاق والاعلان العالمي .

وهكذا ، اقترحت أوروغواي انشاء وزارة عمومية دولية حقيقية يمكن لها ان تنظر في أحوال انتهاك حقوق الانسان ، وتنشئ جهازا استشاريا لتحويل دون التدخل غير المشروع . ان هذا الاقتراح الذي قدم منذ عشرين عاما ، تبنته كوستاريكا التي اقترحت انشاء مكتب للمفوض السامي لحقوق الانسان تابع للأمم المتحدة معتمدة في ذلك على نفس المبادئ . ان أوروغواي بالتشاور مع كوستاريكا التي لا تخفي مبادئها الانسانية على أحد قد مضت في سعيها لانجاح هذه الفكرة التي لم تتحقق في الواقع ، ولكنها بالرغم من ذلك ظلت حية نابضة وهانحن نؤيد هذه الفكرة اليوم من جديد .

وبالرغم من ماضينا كنا خلال السنوات الأخيرة موضع حملة تشهيرية دولية الفرض منها تشويه معنى الازمة التي منيت بها بلادنا لتوهم أن بنية مجتمع مثالي من ناحية العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الانسان قد تغيرت أساسا .

وفي هذا الصدد ، أقول ان أوروغواي قد خاضت كفاحا ميرا ضد التخريب والتدخل الأجنبي دون ان تلقى ادنى تأييد من أحد ، ولا حتى من حلفائها التقليديين في العالم الحر . واليوم أخذ الجو يصفو وعادت جمهوريتنا من جديد الى الطريق العادي المؤسس بعمد ان اجتاز مرحلة ، اضطرنا أسباب قاهرة ، وأحداث طارئة ، الى اتخاذ تدابير مؤقتة للحفاظ على سلامتنا الوطنية .

وكنا حينئذ وما نزال الممثلين الوحيدين لمأساة كنا ندافع فيها عن كياننا الوطني ، ولا نقبل في ذلك لائحة ولا نصيحة من أجنبي . ففي مجال حقوق الانسان حافظنا بجهود كبيرة على حوار عادى لعبنا فيه دورا نشيطا .

ولكي نحافظ ونزيد من مدى حماية حقوق الانسان التي لم تفقد في وقت من الأوقات قوتها من أوروغواي ، ولتصحيح اوجه القصور ، فان اعضاء حكومة بلادى يتمتعون بتأييد أدبي من جانب ضمائرهم وادراكهم للمسؤولية .

ومن جهة أخرى ، فان أوروغواي تتخذ موقفا صارما من أجل مبدأ مناهضة تسييس قضية حقوق الانسان . فنحن نعارض كل محاولة أيا كانت ، ترمي الى اتخاذ هذه المسألة ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وخاصة في نهجها السياسي ، أو لتبرير أى شكل من أشكال العدوان على سيادتها واستقلالها وسلامتها .

ان الاحترام الكامل لحقوق الانسان الأساسية وحرياته لا ينبغي ان يكون مقيدا باجراءات داخلية او أنظمة رأيت دولة ما ضرورة اتخاذها في حدود سيادتها .

ان حماية هذه الحقوق ، وهذه الحريات واجب دولي ، وبالتالي من واجب كل دولة ، طبقا للقانون الدولي ، في نطاق صلاحيتها الخاصة ، أن تتخذ التدابير التي تراها ملائمة للوفاء بالتزاماتها الدولية في هذا المجال وفي غيره من المجالات .

ان أوروغواي وفاء منها بمبادئها التقليدية ترفض رفضا كاملا التمييز سواء كان تمييزا عنصريا او تفرقة ما ، مهما اختلفت الاسباب المتذرع بها لتبريرها او الجهات التي تمارس فيها .

ان الحالة الصعبة التي تسود الشرق الأوسط مسألة ذات اهتمام خاص بالنسبة لحكومتى ، ويهدد طول مداها السلم والأمن الدولي .

وقد انتهز وقدى هذه الفرصة للاعراب عن وجهات نظر أوروغواي بشأن هذه المشكلة خلال الدورات السابقة للجمعية العامة وأود ان أكررها اليوم .

فمن وجهة النظر القانونية البحتة من الواضح ان النصر العسكري لا يعطي أية حقوق لاكتساب اراض جديدة ، وطبقا لذلك ، فان مجتمع الدول يسلم بالمبدأ القائل ان لكل دولة الحق في ان تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها متمتع بحق الوجود والسيادة والسلامة والاستقلال .

وعندما ننظر الى مشكلة الشرق الاوسط برمتها لا بد من أن نأخذ بعين الاعتبار ، الاسس السياسية والانسانية ، مصير الشعب الفلسطيني ، والصيغ التي يجب ايجادها داخل اطار مفاوضات السلم التي تضمن تطلعاته المشروعة .

واننا نعتقد ان الأطراف المعنية مباشرة يجب ان تتفاوض في أقرب وقت ممكن حول تفاهات مناسبة وعادلة مبنية على مبادئ القانون الدولي بهدف ايجاد حل شامل لهذه المشكلة حتى يتسنى تحقيق اتفاق سلام واف تماما في تلك المنطقة .

يتضمن برنامج الدورة الحالية أكثر من ٢٠ بندا حول نزع السلاح سبق للجمعية العامة أن أعربت عن رأيها فيها .

ويبدو لنا أن شعوب العالم يخيل اليها ان نزع السلاح انما هو موضوع بلاغي يتبـارـى الخطباء لاثبات براعتهم الكلامية حوله ، وهم يؤيدونه كشيء طبيعي وقضية تستحق التأييد ، مع ان الحقيقة هي انه بمرور الزمن ، خلافا لما كان مأمولا ، فان أسلحة معقدة قتالة لاتزال موجودة وبكميات كبيرة في شتى أنحاء العالم . ولأسباب عدة فان قدرا كبيرا من الموارد البشرية قد صببت في هذا الحشد الهائل من وسائل التخريب ، بينما الملايين من بني البشر يموتون جوعا في الشوارع وآخرون يعيشون عيشة دون مستوى البشر نتيجة لعجزهم عن بلوغ تحقيق نمو حقيقي متكامل . لقد أصبح من الملح في هذا المجال وفي مجالات أخرى أن نحقق انجازات تخدم الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، وتسمح لنا أن نتحدث بسلطة معنوية وأن نعتمد على ثقة شعوبنا حول بند أكثر الجدل حوله .

وفي اطار المفاهيم الاستراتيجية المعروفة فان الحفاظ على السلم والأمن الدوليين يعتمد على توازن القوة والسلطة . ونظرا للرقى التقني والعلمي الذي يتميز به عصرنا فقد آن الأوان أن نجعل هذا التوازن قائما على قواعد أرسخ عن طريق التخلي ، بصورة نزيهة ملموسة ، عن كل نية في السيطرة والغزو والتوسع السياسي . ان هذا لن يكون له فقط اصداء حسنة على شتى المسائل التي تلابس نزع السلاح ولكنه سوف يحرر موارد ضخمة في جميع بلدان العالم يمكن استغلالها في بناء مجتمعات كاملة أكثر عدالة وسعادة لخير الشعوب والبشرية جمعاء .

ان منظمنا تستعد في الوقت الحاضر لعقد الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة والمخصصة لنزع السلاح . تلك الدورة التي نوليها نحن ، كأمة صغيرة ، أهمية خاصة . وفي هذا الصدد فاني اؤكد هنا دور القانون كعامل أساسي في الاتفاقات التي سوف نتدارسها ونتفق عليها في العام القادم .

وانني ان أتحدث عن القانون لا أعني بذلك صيغة فنية مجردة ولكنني أقصد به ما يصاحبه من تنفيذ عن طريق محكمة العدل الدولية ، ولقد سبق لأوروغواي أن أكدت مرارا الدور الدولي لهذه المحكمة الذي يقوم على المبادئ . ومنذ خمسين عاما مضت فان أوروغواي كان أول بلد يقبل

دون تحفظ ولاية ما كان يسمى حينئذ بالمحكمة الدائمة للعدل الدولي . وايماننا بهذه المبادئ فان بلادى سوف تجتهد لتضمن لهذه المحكمة الوظيفة الأساسية التي تقوم بها في تسوية المشاكل التي تثور من الاتفاقات القديمة في مجال نزع السلاح .

لقد سلف أن أشرت الى العديد من المسائل الهامة التي - في رأينا - لا تزال تتطلب مواجهة أو حلا اذا أردنا أن نحقق مجتمعا دوليا عادلا يسوده السلام . لكنني أكون قد تجاهلت حقائق الوضع الدولي اذا قصرت في الاشارة الى الخطوات الايجابية التي خطتها الدول الأعضاء في السعي لأغراض معروفة محددة لمنظمتنا في مجال اقرار السلام وتسوية النزاعات ومراجعة المعاهدات التي تحتوى على ملامح تتسم بالظلم . واني أشير على وجه الخصوص الى المعاهدات التي أبرمت بشأن قناة بنما والتي تم الاتفاق عليها أخيرا بين البلد الشقيق السالف ذكره في أمريكا اللاتينية وبين الولايات المتحدة الأمريكية .

ان حكومة بلادى تشعر بالابتهاج بصورة خاصة نتيجة الاتفاق الذي - بمباركة الأسرة الدولية جمعاء - أبرم بين الطرفين المعنيين ، والذي حسم خلافا تاريخيا في هذا الجزء من القارة الأرضية كما كان الأمر بالنسبة لمعاهدة " ريودي لابلاتا " بين بلادى وجمهورية الأرجنتين . وهكذا فقد ازداد ايماننا بالحوار بين الدول للتوصل الى حلول سلمية . ونأمل أن تحل القضايا الأخرى مثل ضمان حق بوليفيا في الوصول الى البحر والموقف في ماليفيناس وقضية بليز .

ان حكومة بلادى تولي أهمية خاصة للاجتماع القادم للمؤتمر الثالث للأمم المتحدة حول قانون البحار وتعتقد انه سوف يكون خطوة واسعة في اقامة نظام قانوني جديد ينظم نشاط الدول . كذلك فان حكومة بلادى تولي أهمية خاصة لاقامة منطقة اقتصادية خالصة ، تلك المنشأة

التي سيتم تأسيسها بموجب قانون البحار . وهذه لن تتبع النمط القديم لأن المنطقة المذكورة ليست من المياه الاقليمية ولا من أعالي البحار وبذلك ينبغي وضعها في نظام قانوني خاص .

هذا وأود أن أؤكد ان كل نص يرجى له النجاح ينبغي أن يكون قائما على قاعدة الطبيعة الفذة التي تتسم بها المنطقة الاقتصادية الخاصة . ان هذا الطابع القانوني الخاص يمثل الميزان العادل بين كل الحقوق والمصالح المشروعة .

ان التعايش بين الحقوق السيادية والولاية الخالصة من جهة ، وبين الحريات والحقوق

المتصلة بها من جهة أخرى يتطلب نظاما خاصا تمنح فيه ضمانات واضحة لكل من المجموعتين من المصالح ، وذلك بتوزيع دقيق للحقوق المتبقية المذكورة . وينبغي أن يوضح هذا النظام ، بصورة كاملة ، هذه الصيغة الجديدة التي تمزج السيادة بالحرية ، بقدر متساو ، في نطاق المؤسسات الرئيسية لقانون البحار .

ان النص المتكامل لأغراض التفاوض الذي تم جمعه خلال الدورة السادسة للمؤتمر ، بالرغم من التحفظات التي أحاطت ببنود معينة فيه ، يمثل قاعدة مقبولة لاستمرار المفاوضات بقصد إبرام مشروع اتفاقية .

وبعد ذلك أود أن أكرر ان حكومة بلادي قد صممت على تشجيع تشييد نظام سلمي فيما يتعلق بالمحيطات .

وآمل أن هذه الأمثلة المعينة التي ضربتها سوف تكون حافزا ومصدرا للوحي في المستقبل عندما نواجه مشاكل خطيرة تهدد المجتمع الدولي وبعضها يتطلب توضيحا سريعا وأعني بها خاصة تلك المشاكل الدولية مثل التخريب والارهاب والتمييز العنصري والنظام الاقتصادي الدولي والمواقف التي تطورت في الشرق الأوسط والجنوب الافريقي . وكما أعتقد فاننا اذا ما مضينا في عقد العزم على تحقيق السلم والأمن الدوليين ، لا بد لنا من مجابهة هذه المشاكل فوراً بكل اخلاص وتفاهم ، متذكرين ان البشرية في هذا العصر يزداد نفورها من الظلم مهما كان شكله .

قبل أن أغادر هذه المنصة ، دعوني أعرب عن شعور شعب أوروغواي مستشهدا بما قاله كاتبنا العظيم رودو :

” أبتهل مصليا أن يتجلى رمز الأمم المتحدة عاليا في السموات الصافية وأن يشع نورها على مجد أكثر نقاء ، وقوانين أكثر حكمة ، ومحاصيل أكثر وفرة ، وحرية أكبر وسعادة أعظم ، وأن يشع نوره دائما على الانسجام الدائم الذي ينبع من الحب والعدل وأن يحقق للأجيال الحاضرة والمستقبلية من البشرية نظاما أفضل وأجمل وأعظم مما عرفه العالم حتى الآن وعلى مر القرون ” .



السيد أريال ( نيبال ) ( الكلمة بالانكليزية ) : سيدي الرئيس ، أولاً ، وقبل كل شيء ، فانه لمن دواعي الشرف أن أقدم لك ، ومن خلالك الى هذا الجمع الموقر التحيات والتمنيات الصادقة من قبل عاهلنا جلالة الملك بيرند را بير بيكرام شاه من أجل نجاح الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة . وأود أن أضم صوتي الى من سبقوني وأن اهنئكم بمناسبة انتخابكم للمنصب الرفيع ، لرئاسة هذه الدورة .

انني اغتنم هذه الفرصة لكي أعبر عن ارتياحنا العميق للطريقة الفعالة للغاية التي ترأس بها السفير هاملتون شيرلي أميراسنغ من سرى لانكا الدورة السابقة للجمعية العامة . ويرحب وفد بلادى بوفد جمهورية جيبوتي كدولة مستقلة وذات سيادة . ونحن مسرورون كذلك ان نذكر أن جمهورية فييت نام الاشتراكية قد أصبحت تحتل مقعدها المشروع في هذه المنظمة . ونحن نتقدم بأخلص تهانينا الصادقة في هذه المناسبة السعيدة ، الى حكومة وشعب جمهورية فييت نام الاشتراكية .

ان انضمام فييت نام وجيبوتي للامم المتحدة هو خطوة ايجابية الى الامام نحو تحقيق مبدأ عالمية هذه المنظمة . ويحدونا الأمل ، في أن العضوين الجديدين سوف يقدمان المساهمة الايجابية ، والنشاط الملموس في عمل الامم المتحدة ، وانهما سوف يشاركان في دعم السلم والتفاهم الدوليين .

لقد عانى المجتمع الدولي الكثير ، وخسر خسارة كبيرة ب وفاة الاسقف مكاريوس رئيس قبرص ، واود ان اعرب عن العزاء الصادق من وفد بلادى لوفد قبرص . وأود كذلك أن اكرر هنا دعمنا الكامل للأمين العام للامم المتحدة في جهوده الهادفة الى اقرار تسوية سلمية لمشكلة قبرص . ان تسوية عادلة ودائمة لمشكلة قبرص ، في رأينا ، يجب أن تقوم على استقلال وسيادة ووحدة اراضي هذا البلد .

وفي الشرق الاوسط ، ما يزال الموقف متفجراً كما كان من قبل . لقد سبق أن أوضحنا وجهة نظرنا حول مشكلة الشرق الاوسط وحلها ، وهي انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، واقامة وطن للفلسطينيين كأساس لحل سلمي لمشكلة الشرق الاوسط ، وفي نفس الوقت ، فاننا نعترف بحق جميع دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل بأن تعيش داخل حدود آمنة معترف بها دولياً .

ونحن نشعر بصورة متزايدة بأن استئناف مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط أصبح أمراً عاجلاً . ومع ذلك ، فإن أى مؤتمر حول السلام لا يمكن أن ينجح بغير المساهمة الفعالة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية ، كممثل وحيد للشعب الفلسطيني . وطالما ظل الشك والتخوف والارتياب قائما بين الأطراف المعنية ، فإن السلام لن يتحقق اطلاقاً في الشرق الأوسط . ونحن نشـارك الرأى القائل بأنه يمكن استئناف المفاوضات الآن بصورة معقولة . ومالم نغتني هذه الفرصة ، فسوف نتعرض لمخاطر كبيرة بحيث تتفاقم الأوضاع بشكل متزايد . وفي هذه اللحظة الحاسمة ، يتعين على الأطراف المعنية أن تبدي الاعتدال والاحترام المتبادل لقرارات الامم المتحدة . ولهذا السبب ، فاننا نعبر عن قلقنا ازاء التدابير التي أقدمت عليها حكومة اسرائيل مؤخراً لتغيير الطابع الديموغرافي لبعض مناطق الاراضي العربية المحتلة .

وهناك منطقة اخرى نجد فيها أن السلم والأمن يتعرضان للخطر في جنوب افريقيا . ان نظم حكم الاقلية في جنوب افريقيا وزيمبابوى قد ادينت وعزلت . وتتمتع حركات التحرر الوطني بدعم متزايد من قبل المجتمع الدولي ، في كفاحها المشروع . ولكن النظم العنصرية ترفض الاعتراف بالحقيقة والواقع وتدفع العالم تجاه انفجار عنصري ، كما يتضح من عمليات القتل الجماعية ضد الشعوب الافريقية ، أصحاب الارض الشرعيين .

ان الشعب الاسود في جنوب افريقيا قد ابدى وحدة كبيرة وشجاعة في كفاحه البطولي ضد الفصل العنصرى .

لقد اذانت الامم المتحدة بقوة كافة التدابير التي اتخذتها الحكومة العنصرية في جنوب افريقيا لطرد السود ولحرمان الغالبية من الحياة السياسية في البلاد ، والحرمان من الحصول على فوائد ثروات بلادها . ولا يمكن ان يسود السلام جنوب افريقيا مالم تنته سياسات نظام الفصل العنصرى ، ومالم يتم ضمان الحقوق والفرص المتكافئة لجميع المواطنين .

ويسعدني أن أوضح للجمعية أن حكومة جلالة الملك قد انضمت الى الاتفاقية الدولية لقمع وادانة جريمة الفصل العنصرى . وباعتبارنا أحد مؤيدي برنامج العمل ضد الفصل العنصرى الذى قدمته الجمعية العامة في العام الماضي ، فاننا نعتقد انه لن يكون ممكناً عزل نظام الفصل العنصرى الا بفضل العقوبات الاقتصادية الملزمة والخطر المطلق ضد جنوب افريقيا . ونحن نعتبر

أن الاعلان الذى أقره " المؤتمر الدولي لمكافحة الفصل العنصرى " والذى انعقد مؤخرا فى لاغوس بنيجيريا ، هو علامة ضمن الحملة الدولية المتضادة ضد الفصل العنصرى .

ان الاحتلال غير المشروع لنا ميبيا من قبل جنوب افريقيا تحديا للطلبات المتكررة بالانسحاب من قبل مجلس الامن والجمعية العامة ، انما يؤكد الأهداف الرهيبية للنظم العنصرية التى تستمر فى احتلال هذا الاقليم . ونحن نقدم - كما فعلنا فى الماضى - تأييدنا الكامل لكفاح شعب ناميبيا تحت قيادة المنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا ( سوابو ) ، لتحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال فى ناميبيا موحدة .

وفى زيمبابوى ، فان أعمال الاعتداء التى جرت مؤخرا من قبل النظام غير الشرعى ضد الدول المجاورة وهى موزامبيق وبوتسوانا وزامبيا قد عرضت للخطر استقرار المنطقة وأمنها . ونحن نشعر بقلق عميق ان نرى أن الموقف يتدهور فى زيمبابوى بسبب الوجود المستمر لنظام الحكم غير الشرعى . ان اقامة حكم الاغلبية فى ذلك البلد على وجه السرعة هو امر حيوى . ويكرر وفد بلادى تأييده للحقوق الثابتة لشعب زيمبابوى فى تقرير المصير والاستقلال وفقا للقرار ١٥١٤ ( د - ١٥ ) للجمعية العامة ، ونحن نأمل بصدق فى ان جهود الوساطة التى تهدف الى الانتقال السلمى الى نظام حكم الاغلبية فى زيمبابوى سوف تكون مثمرة . ولقد عبرنا عن ارتياحنا لان الاعلان وبرنامج العمل الذى اقره المؤتمر الدولي للتضامن مع شعبي زيمبابوى وناميبيا والذى عقد فى مابوتسو فى شهر ايار/ مايو من هذا العام قد دعمت تضامن المجتمع الدولي مع كفاح شعبي زيمبابوى وناميبيا وأعطيا دفعة جديدة للكفاح التحررى فى هذين البلدين .

ومن بين المشاكل العاجلة والملحة التى تواجه المجتمع الدولي اليوم ، نزع السلاح . ومع أنه من المحزن أن نلاحظ انه لم يتم اى تقدم ملموس فى هذا المجال . لقد انغمست الامم المتحدة فى هذه المشكلة منذ نشأتها ، ولكن بعد اكثر من ثلاثين عاما من المفاوضات والاتفاقات الثنائية والمتعددة الاطراف ، فان العالم يواجه اليوم الاسلحة الاكثر فتكا كما لم يحدث من قبل .

وتقدر النفقات العسكرية الحالية بحوالى ٣٥٠ بليون دولار - ويمكن ان تخصص هذه القيمة الضخمة من الاموال لاغراض انسانية . وان جزءا من هذه المبالغ والنفقات الباهظة

في مجال التسليح ، يجب أن تسمح بالتغلب على مشاكل الجوع والمرض والامية في عديد من اجزاء العالم . ان هذا العنصر هو الذي دفع نيبال الى تأييد الاقتراح الرامي الى خفض الموازنات العسكرية ، وأن تخصص بعض الموارد التي تتوفر عن هذا الطريق ، لمساعدة البلدان النامية . ومع ذلك ، فمن سوء الحظ ان هذا الاقتراح الرامي الى خفض الموازنات العسكرية قد فقد وضاع في الفوضى الفنية الاجرائية حول كيفية تقدير النفقات العسكرية .

ان نيپال يؤيد تماما قضية نزع السلاح وخاصة نزع السلاح النووي . وقد كنا من بين اولى البلاد التي وقعت على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، ومعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية . واننا طالما ايدنا مختلف القرارات والاتفاقات الخاصة بنزع السلاح . انه يتعين الاقدام على مبادرة قوية في مجال نزع السلاح اذا ما اردنا ان نحقق النجاح والتقدم الملموس . وان مثل هذه المبادرة يجب ان تولى اهتماما كبيرا وبصفة خاصة من جانب البلاد النووية الكبرى .

ان القرار الذي وافقت عليه الجمعية العامة في العام الماضي لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة تخصص لنزع السلاح ، انما هو قرار موفق ، وحدث طيب . ان مثل هذه الدورة الاستثنائية التي تعتبر مبادرة من البلاد غير المنحازة يمكن ان تساعد على نزع السلاح . واننا نعتقد ان مثل هذه الدورة الاستثنائية يجب ان تركز حول بعض المشاكل الملحة لنزع السلاح ، مثل معاهدة حظر التجارب النووية ومعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية . وهناك تقارير تؤكد ان البلاد غير النووية يمكن ان تصبح نووية ، وان ذلك هو ما يثير قلقنا .

ان اقامة مناطق سلام سوف تسهم في دعم السلم والامن الدوليين وان نيپال قد ايدت باستمرار قرار الجمعية العامة رقم ٢٨٣٢ ( ٢٦ ) بشأن اعلان المحيط الهندي منطقة سلام . وفي نفس الوقت فقد ايدنا الاقتراح الخاص باقامة منطقة سلام وبحرية وحياد الدول الاعضاء في مجموعة شعوب جنوب شرقي اسيا (ASEAN) .

وبهذا الصدد يجب ان نذكر ان بلادى قد عرضت ان تقام فيها منطقة سلام ، وان هذا الاقتراح قد بادر بالتقدم به صاحب الجلالة الملك بيرندرا بمناسبة تنويجه في شباط/فبراير ١٩٧٥ ، وان التأييد الذي حظي به هذا الاقتراح من جانب العديد من اصدقاءنا قد قدر تماما من جانب بلادى . واننا نغتنم هذه الفرصة لكي نكرر تأكيد موقفنا بان اقتراحنا الخاص باقامة منطقة سلام ، كان بد وافع صادقة لدعم التقدم والتنمية القومية في جو من السلام الدائم . ان هذا الاقتراح ليس موجها ضد احد . واننا نعيد تأكيد رغبتنا في ان نحترم كافة تعهداتنا والتزاماتنا الناشئة عن تنفيذ هذا الاقتراح . واننا على ثقة من انه اذا ما تمت الموافقة على هذا الاقتراح ، فان المجتمع الدولي سوف يؤكد السلام في بلدنا وسوف يساهم بصورة فعالة في اقرار السلام في هذه المنطقة وفي العالم بصفة عامة . والواقع ان السلام يعتبر عنصرا اساسيا في سياستنا الخارجية . وفي بيان ادلى به مؤخرا في الدورة الثامنة والعشرين للبرلمان الوطني ، فان جلالته الملك قال :

" ان نيبال كانت دائما تساهم بجهودها في اقرار السلام في العالم . واننا نعرف جميعا اننا نود ان نوجد العلاقات الودية مع جميع بلاد العالم . ونحن على ثقة من اننا باقامة العلاقات الودية مع جميع جيراننا سوف نساهم في دعم السلام في المنطقة في العالم " .

وبصفتنا من البلاد النامية ، فان نيبال تشعر بقلق امام الحالة غير المرضية لعدم الاستقرار الاقتصادي في العالم . وان انعدام التقدم في تنفيذ استراتيجية التنمية الدولية للعقد الثاني للأمم المتحدة وعدم تطبيق القرارات والمقررات التي صدرت عن الدورتين السادسة والسابعة الاستثنائيتين للجمعية العامة قد ساعدا على ازدياد الفوارق القائمة بين البلاد الغنية والفقيرة في العالم . ان غالبية الاهداف المتفق عليها بالنسبة لاستراتيجية التنمية الدولية لم تتحقق . وان معدل النمو للانتاج في جميع البلدان النامية ، بما في ذلك اقل البلاد نموا وأكثرها تضررا ، قد قل عن ٤ في المائة سنويا . وعلى الرغم من الجهود التي تبذل من جانب هذه البلاد لدعم هياكلها الاقتصادية ضد العراقيل والازمات فان دخل الفرد في هذه البلاد مازال راكدا وضئيلا . ان التضخم وتدور شروط التجارة وزيادة المديونية في العديد من البلاد النامية ، انما يثير قلقنا للغاية .

وكذلك فاننا نشعر بقلق عميق ، ان نرى ان مؤتمر التفاوض حول الصندوق المشترك الذي انعقد في شهر اذار / مارس ١٩٧٧ لم يقدم اية نتائج ايجابية . وبصورة مشابهة لم يتم احراز سوى تقدم ضئيل في اطار المفاوضات متعددة الاطراف حول التجارة في اطار الاتفاقية العامة الخاصة بالرسوم الجمركية والتجارة بشأن تخفيف القضاء على الحواجز الجمركية بين البلاد المتقدمة التي تحد من صادرات المواد الخام والسلع الاساسية للبلاد النامية . ان عدم قيام البلاد المتقدمة باحترام التدابير التي تحدت في الاستراتيجية في مجال التجارة ، وفي مجال تقديم الموارد الفنية والمالية للبلاد النامية ، يعتبر هو المسؤول الاول عن الشغرات التي مازالت تعاني منها البلاد النامية .

وبينما ان هناك بليون دولار قد تم الاعلان عنها للصندوق الدولي للتنمية الزراعية - ونحن نرحب بهذا وننظر اليه بعين الارتياح ونهتم بان يبدأ هذا الصندوق عمله - الا ان الهدف المقترح من اجل تحديد . . . . . ه طن لتعزيز الامن الغذائي لم يتم تحقيقه . وبالمثل ، لم تتخذ قرارات محددة في مجال الامن الغذائي . واذ لم يتزايد الانتاج الزراعي للبلاد النامية

الى المستوى الموصى به في استراتيجية التنمية الدولية على الاقل ، فان المساعدة الدولية يجب ان تزداد وان تتحرر التجارة في المنتجات الزراعية .  
ان التوسع في المعونة الخارجية لاقبل البلاد نموا منذ عام ١٩٧٠ انما يعبر عن انخفاض القوة الشرائية في هذه البلاد وقد رتها على التصدير . وان معونة كبيرة من الموارد المالية سوف تساعد هذه البلاد وتعتبر بالتالي امرا اساسيا . ولهذا يجب ان نركز على زيادة الهبات والقروض بشروط معقولة .

لقد اقترحت البيانات السابقة في الجمعية العامة ، ان تأخذ المعونة الدولية للتنمية شكل رسم دولي يفرض على البلاد المتقدمة الفنية ، وانني اكرر هنا اقتراحي بحيث يفرض هذا الرسم على البلاد الفنية وانني اعتبر ان هذا الاقتراح مازال ساريا . اننا نعرب عن اسفنا لان الصندوق الخاص بالامم المتحدة الذي انشئ عام ١٩٧٤ لمساعدة البلاد النامية الاكثر تضررا ، لم يبدأ العمل به وذلك لعدم وجود هبات اختيارية من جانب البلاد الصناعية . ان اقامة الصندوق المشترك لتعويض النفقات العالية للنقل التي تتحملها البلاد غير الساحلية النامية ، قد تمت الموافقة عليها في الجمعية العامة . واننا نناشد البلاد المتقدمة الفنية وغيرها من البلاد التي يمكن ان تقدم المعونة لكي تساعد الصندوق حتى يبدأ عمله دون تأخير . واننا نعتقد ان المجتمع الدولي يدرك تماما المعاناة التي تقع على عاتق البلاد الاقل تقدما والبلاد الاقل نموا من البلاد غير الساحلية . ان الظروف السائدة في هذه البلاد سوف تتفاقم اذا لم تتخذ التدابير الملموسة والمحددة لرفع مستوى معيشة سكانها .

ان وفد بلادي يولي اهتماما كبيرا للتعاون الاقتصادي بين البلاد النامية ، كطريقة لدعم التضامن بين شعوب هذه البلاد . ومع ذلك ، يجدر بنا ان نتذكر ان هناك أوجه خلاف في مستويات التنمية حتى فيما بين هذه البلاد النامية . وحتى يكون هذا التعاون اقتصادي فعالا ، فاننا يجب ان نولي اهتماما خاصا لاحتياجات وتطلعات البلاد النامية الاقل نموا .

ان النظام الاقتصادي الدولي الجديد انما يرمز الى تطلعات البلاد النامية من اجل عدالة اقتصادية اكبر . وفي هذا الاطار ، فان اهداف وافراض الاستراتيجية الدولية للتنمية يجب ان تدرس هنا بصورة مستفيضة وان تعاد صياغة هذه الاستراتيجية حتى يمكننا اعطاء اشكال جديدة للعلاقات

الاقتصادية الدولية تكون قائمة على الانصاف والعدالة . ومن المؤسف ان الدورة الحادية والثلاثين المستأنفة للجمعية العامة لم تتمكن من التوصل الى اتفاق حول تقييم اجماعي لمؤتمر باريس للتعاون الاقتصادي الدولي . اننا نعتقد انه من الضروري اجراء المفاوضات المكثفة ، ولدينا الامل في ان تتجدد الجهود من جانب البلاد المتقدمة بصفة خاصة خلال الدورة الحالية ، وذلك توصلا لنتائج ملموسة ومحددة حول كافة المشاكل المتعلقة باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وبالنسبة للطاقة فهي من العناصر الرئيسية التي تعاني منها اقتصاديات العديد من البلاد . وان وفد بلادى يرحب بالاقترح الذى تقدم به الامين العام مؤخرا من اجل اقامة مؤسسة دولية في اطار الامم المتحدة للتنسيق بين استغلال موارد الطاقة في العالم .

ان الدورة السادسة للمؤتمر الثالث للامم المتحدة بشأن قانون البحار قد انتهت ايضا دون اية نتيجة . وفي الوقت الذى نجد فيه ان هناك طريقا مسدودا مازال قائما في المفاوضات الدائرة غير الرسمية ، فقد اصابنا ذلك بخيبة الامل . ولذلك فقد ركزنا في الماضي ومازلنا نركز على ضرورة التوصل الى اتفاقية دولية جديدة لقانون البحار يجب الا تدرس بمعزل عن النظام العالمي القائم على العدالة والمساواة .



وحتى تكون هذه الاتفاقية حول قانون البحار مقبولة ، يجب ان تأخذ في الاعتبار تطلعات ومصالح جميع الاطراف المعنية ، ومع ذلك فان رفض مجموعة الدول الساحلية بأن تلبي الطلبات الاساسية للبلاد غير الساحلية مثل حق الاشتراك على قدم المساواة في استغلال الموارد الحية، في المنطقة الاقتصادية للدول الساحلية ، وكذلك دول نفس المنطقة او المنطقة الفرعية ، يهدد بالقضاء على مفهوم التراث المشترك للبشرية .

واننا كبلد نام غير ساحلي فان نيبال يدرك تماما مدى الصعوبات الحادة التي تعاني منها البلاد التي توجد في نفس الموقف المتضرر جغرافيا . واننا طالما استرعينا اهتمام المجتمع الدولي حول ان ظروف تنميتنا مرتبطة ارتباطا وثيقا بوضعنا كبلد غير ساحلي ، وبالتالي فان حقنا في الوصول بحرية الى البحر ومن البحر وحق العبور غير المحدود فيما يتعلق بنقل السلع والافراد انما ينطوى على اهمية كبيرة بالنسبة للبلاد غير الساحلية . ولدينا الامل في ان المخاوف المشروعة للبلاد غير الساحلية سوف تؤخذ في الاعتبار اثناء اعداد الاتفاقية الخاصة بقانون البحار .

وفي الختام فاننا نكرر هنا تأكيدنا على احترامنا لكافة المثل العليا والاهداف والاغراض التي ترمي اليها الامم المتحدة . ان الامم المتحدة تشكل دون اي شك احسن اداة لدعم التفهم الافضل والتعاون والسلم والتناسق بين الامم . وان المنظمة العالمية خلال وجودها لمدة ثلاثين سنة قد اكدت بأنها المحفل الفعال للامم ذات النظم الاجتماعية ، والسياسية المختلفة توصلا لاتفاقيات ، واتفاق عام في الرأي حول المشاكل الرئيسية السياسية ، والاقتصادية وذلك بفضل المفاوضات السلمية . ان اوجه الفشل والتراجع من قبل الامم المتحدة سوف يعوضها الانجازات الايجابية في العديد من المؤتمرات حول بعض المشاكل مثل الغذاء والبيئة ، والسكان ، والماء ، والعلم والتكنولوجيا والتعاون التقني بين البلاد النامية التي عقدت او سوف تعقد تحت رعاية هذه المنظمة . وان هذه المؤتمرات جميعا لتؤكد بوضوح ان جميع البلاد سواء كانت كبيرة او صغيرة غنية او فقيرة اصبحت مؤمنة بأنه من الضروري ان تستمر في العمل داخل الامم المتحدة ، وان تستمر نشاطاتها ولذلك فاننا مازلنا نركز على الضرورة الملحة بدعم دور الامم المتحدة في تحقيق هذه الاهداف والمثل العليا النبيلة ، وتحقيقا لذلك يجب ان تكون امانينا هي ضرورة اقامة نظام جديد يعتمد على السلم والتقدم والعدالة لجميع البشر .

الرئيس ( الكلمة بالاسبانية ) : لقد استمعنا الان الى المتحدث الاخير فسي  
جلسة بعد ظهر اليوم ، وقد طلب الكلمة احد المتحدثين في نطاق حقه في الرد ولعلكم تذكرون  
ان الجمعية العامة في دورتها الخامسة قررت ان الكلمات ممارسة لحق الرد ينبغي الا تتعدى عشر  
دقائق .

اعطي الكلمة الان لمندوب فرنسا .

السيد ليبرتي ( فرنسا ) ( الكلمة بالفرنسية ) : ان الوفد الفرنسي ليس فسي  
نيته ان يدخل في نقاش مع كهوتشيا الديمقراطية ، ولكنه يرى انه من الضروري ان نذكر بأن المشاركة  
الفرنسية الكهودية في الماضي قد حفظت هوية ومصالح وسكان هذه البلدان الذين كانوا معرضين  
للتهديد برحوب مدمرة .

ان الكلام الذي ادلى به وزير خارجية فرنسا لم يكن يهدف الا الى ابراز الصداقة التي  
يكنها الشعب الفرنسي لشعب كهوتشيا .

رفعت الجلسة الساعة ١٨ / ٥٥